المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد السادس
الأحد 12 يوليو 2026
27 محرم 1448 هـ

ملف خاص

الاستثمار في الإنسان..
كيف تبني البحرين اقتصاد المستقبل؟

"البحرين المركزي" وبورصة البحرين يبحثان تسريع تنفيذ خطة "ارتقاء"

مجلس التنمية الاقتصادية يعزز الشراكة الاستثمارية مع بريطانيا

بنك البحرين الإسلامي يطلق برنامج "أثر" بمشاركة 52 متدرباً

محمد السادة رئيساً لمجلس إدارة "دانات"

نمو القطاع الخاص السعودي يسجل أعلى مستوى في 4 أشهر

مونديال 2026 يدفع تداولات منصات التنبؤ إلى مستويات قياسية

شراكات تصنع الأثر..
وإعلام اقتصادي يواكب طموحات البحرين

مع صدور هذا العدد من **المنصة الاقتصادية**، نواصل العمل على ترسيخ **مفهوم الإعلام الاقتصادي** بوصفه شريكًا في التنمية، ومنصةً تنقل الحقائق، وتقرأ التحولات، وتسلط الضوء على المبادرات التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

وخلال الفترة الماضية، حظيت المنصة بثقة متنامية من عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة، من خلال إبرام **شراكات إعلامية** تعكس إيمانًا مشتركًا بأهمية الإعلام الاقتصادي المتخصص، ودوره في إبراز الإنجازات، ونقل المعرفة، وتعزيز التواصل بين مختلف مكونات المنظومة الاقتصادية. وتمثل هذه الشراكات **خطوة مهمة نحو بناء نموذج إعلامي يقوم على المهنية والموضوعية**، ويخدم في الوقت ذاته أهداف التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

ونؤمن بأن **تطوير الإعلام الاقتصادي** مسؤولية مشتركة، لا تقتصر على المؤسسات الإعلامية وحدها، بل تتطلب تعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية، والهيئات الاقتصادية، ومراكز البحث، والجامعات، بما يسهم في **نشر الوعي الاقتصادي**، وتعزيز الشفافية، وإبراز الفرص الاستثمارية، ودعم البيئة الاقتصادية الوطنية.

وفي هذا العدد، نسلط الضوء من خلال ملف العدد على أحد أهم الملفات التي تشغل اقتصادات العالم اليوم، وهو **"الاستثمار في الإنسان.. كيف تبني البحرين اقتصاد المستقبل؟"**، حيث نستعرض بالأرقام والحقائق كيف أصبحت تنمية **رأس المال البشري** محورًا رئيسيًا في السياسات الاقتصادية، وكيف تقود البحرين هذا التوجه عبر الاستثمار في المهارات، والذكاء الاصطناعي، والتدريب، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لإعداد الكفاءات القادرة على قيادة **اقتصاد المستقبل**.

نجدد شكرنا لكل الجهات والمؤسسات التي وضعت ثقتها في المنصة الاقتصادية **كشريك إعلامي**، فإننا نؤكد استمرار التزامنا بتقديم محتوى اقتصادي **مهني، دقيق، وموثوق**، يواكب تطلعات مملكة البحرين، ويسهم في ترسيخ ثقافة اقتصادية واعية، انطلاقًا من إيماننا بأن الإعلام الاقتصادي شريك فاعل في دعم **التنمية وصناعة المستقبل**.

موسى عساف

نشكر كل المؤسسات التي وضعت ثقتها في المنصة الاقتصادية كشريك إعلامي.. ونؤكد التزامنا بتقديم محتوى اقتصادي مهني، دقيق، وموثوق

news@economyzone.net
+973 3662 2618
economy_zone
economyzone

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص:** الاستثمار في الإنسان.. كيف تبني البحرين اقتصاد المستقبل؟
- بورصة البحرين تطلق برنامج "المواهب الواعدة"
- شراكة بين فاتيل وهيلتون سيتي سنتر لتأهيل الكفاءات
- بيت التمويل الكويتي – البحرين يخرج "القيادات النسائية"
- بنك البحرين الإسلامي يطلق برنامج "أثر" للتدريب الصيفي
- بنك السلام يوسع برنامج "تنوير 2.0" لاستقطاب 200 طالب
- مجموعة الكوهجي تطلق "طموح " وتمنح فرص توظيف
- طلال أبوغزاله يطلق بوليتكنك رقميًا عالميًا لإعداد كوادر المستقبل

18 أخبار

- مجلس التنمية الاقتصادية يعزز الشراكة الاستثمارية مع بريطانيا
- بابكو للتكرير تطلب مصفاتي كيروسين جديدتين
- محمد السادة رئيساً لمجلس إدارة "دانات"
- اجتماع اللجنة المشتركة بين "الصناعة والتجارة" و"الغرفة"

22 عقارات

- جهاز المساحة ينجز معاملات المكاتب المساحية في يوم واحد
- إنفراكورب تستعرض مشروع "كمبينسكي هاربر هايتس"
- "ميليا بيتش فرونت" يستعرض فرص التملك والاستثمار
- السعودية لإعادة التمويل العقاري تجمع 2.75 مليار دولار
- السعودية تفرض رسماً 2% على تصرفات الأجانب العقارية

27 أسواق المال

- "المركزي" وبورصة البحرين يبحثان تسريع تنفيذ خطة "ارتقاء"
- الطروحات الخاصة تزدهر في الشرق الأوسط
- صندوق النقد يرفع توقعات نمو الاقتصاد السعودي في 2027
- BIBF يوقع اتفاقية تدريبية مع البنك الإسلامي السنغالي
- الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب يحقق نمواً في الأرباح

32 معادن

33 أسهم وسندات

34 أسواق المال

35 طاقة خضراء

36 تكنولوجيا

37 تقارير

38 مجتمع الأعمال

39 أخبار الشركات

41 آراء اقتصادية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

الاستثمار في الإنسان..

كيف تبني البحرين اقتصاد المستقبل؟

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

لم يعد نجاح الاقتصادات الحديثة يقاس بحجم الموارد الطبيعية أو الاستثمارات الرأسمالية فقط، بل بقدرتها على إعداد الكفاءات واستقطاب المواهب وتطوير المهارات. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح رأس المال البشري أحد أهم عناصر التنافسية، مع توسع الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة.

وفي هذا السياق، جعلت مملكة البحرين الاستثمار في الإنسان أحد المرتكزات الأساسية لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، انطلاقاً من قناعة بأن بناء اقتصاد أكثر إنتاجية واستدامة يبدأ بإعداد كوادر وطنية قادرة على قيادة القطاعات الاقتصادية الجديدة ومواكبة التحولات في سوق العمل.

هذا التوجه لا يقتصر على المبادرات الحكومية، بل تحول إلى نهج تتبناه المؤسسات الاقتصادية والمالية والتعليمية، حيث توسعت برامج التدريب، وارتفعت الاستثمارات في تطوير القيادات، وأصبح القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في إعداد الكفاءات الوطنية، في تحول يعكس إدراكاً بأن الاستثمار في الإنسان يمثل استثماراً مباشراً في الإنتاجية والابتكار وجاذبية الاقتصاد.

ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ظل توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي بأن نحو 39% من المهارات الحالية ستتغير بحلول عام 2030، بينما سيحتاج 59% من العاملين إلى تطوير أو إعادة تأهيل مهاراتهم لمواكبة التحولات التي يقودها الذكاء الاصطناعي والأتمتة.

ولهذا، لم يعد السؤال المطروح أمام الاقتصادات هو عدد الوظائف التي يمكن توفيرها، بل مدى جاهزية القوى العاملة لشغل وظائف المستقبل، وهو ما تعمل البحرين على معالجته من خلال ربط التعليم والتدريب باحتياجات السوق، وتحويل الاستثمار في الإنسان إلى أحد أهم محركات النمو الاقتصادي.

رأس المال البشري.. من التدريب إلى الاستثمار

شهد مفهوم الاستثمار تحولاً جذرياً خلال السنوات الأخيرة، إذ لم تعد الشركات تبحث فقط عن الأسواق أو الحوافز الاستثمارية، وإنما عن الاقتصادات التي تمتلك كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة.

وبالنسبة للبحرين، فإن هذا التوجه يمثل امتداداً لرؤية البحرين الاقتصادية 2030، التي وضعت المواطن في صميم عملية التنمية، وجعلت تطوير المهارات ورفع الإنتاجية أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني.

ويبرز صندوق العمل "تمكين" باعتباره أحد أهم أدوات هذا التحول، حيث قدم منذ تأسيسه في عام 2006 دعماً تجاوز 2.6 مليار دينار بحريني، استفاد منه أكثر من 300 ألف بحريني وما يزيد على 60 ألف مؤسسة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ومع إطلاق استراتيجية تمكين 2026-2030، انتقل الصندوق إلى مرحلة جديدة تركز على الاستثمار في المهارات ذات القيمة المضافة، وتوجيه الدعم نحو قطاعات مثل التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، بما يعزز جاهزية البحرينيين لوظائف المستقبل.

قدم "تمكين" منذ تأسيسه في عام 2006 دعماً تجاوز 2.6 مليار دينار بحريني

ولم يعد النجاح يقاس بعدد الدورات التدريبية، بل بقدرتها على رفع إنتاجية العامل البحريني، وتحسين فرص التوظيف، وتعزيز تنافسية المؤسسات، وهو ما يعكس تحولاً في فلسفة الاستثمار الحكومي من دعم التدريب إلى الاستثمار في رأس المال البشري.

وفي الوقت نفسه، توسع القطاع الخاص في الاستثمار في الكفاءات الوطنية، حيث أطلقت بنفت النسخة الخامسة من برنامج "مسار"، ودشنت بورصة البحرين برنامج "المواهب الواعدة"، بينما واصل بيت التمويل الكويتي - البحرين تطوير القيادات النسائية، وأطلقت عقارات السيف النسخة الثانية من برنامج "تأسيس"، كما عزز BIBF برامجه المحلية والدولية، ووسعت فاتيل البحرين شراكاتها التدريبية مع مؤسسات الضيافة.

وتعكس هذه المبادرات تحولاً واضحاً في نظرة المؤسسات إلى التدريب، فلم يعد نشاطاً مرتبطاً بالمسؤولية الاجتماعية، بل استثماراً طويل الأجل في رفع الإنتاجية والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

وظائف المستقبل.. كيف تستعد البحرين لسوق عمل جديد؟

تشير المؤشرات العالمية إلى أن سوق العمل يشهد أكبر تحول منذ الثورة الصناعية، مدفوعاً بالذكاء الاصطناعي، والأتمتة، والاقتصاد الرقمي، وهو ما يفرض على الحكومات والقطاع الخاص إعادة النظر في مهارات القوى العاملة.
ووفق تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تنشأ 170 مليون وظيفة جديدة حول العالم بحلول عام 2030، مقابل اختفاء 92 مليون وظيفة، ليبلغ صافي الوظائف الجديدة نحو 78 مليون وظيفة.
ولا يرتبط هذا التحول بتراجع فرص العمل، بل بتغير طبيعتها، إذ سيزداد الطلب على الوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والاستدامة، فيما ستتراجع الوظائف التي تعتمد على الأعمال الروتينية القابلة للأتمتة.
وتتوافق هذه التحولات مع القطاعات التي تركز عليها البحرين ضمن خططها الاقتصادية، وفي مقدمتها الخدمات المالية، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والصناعة المتقدمة، والخدمات اللوجستية، وهو ما يفسر التوسع في برامج التدريب والتأهيل خلال السنوات الأخيرة.

الذكاء الاصطناعي.. فرصة أكثر منه تحدياً

ورغم المخاوف المرتبطة بتأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف، فإن غالبية الدراسات الدولية تشير إلى أن التحدي الحقيقي لا يتمثل في اختفاء الوظائف، وإنما في سرعة تغير المهارات المطلوبة.
وفي هذا الإطار، أعلنت تمكين عن برنامج وطني يستهدف تدريب 50 ألف بحريني على مهارات الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030، بالتعاون مع شركات تقنية عالمية، في واحدة من أكبر المبادرات الوطنية لتأهيل الكفاءات الرقمية في المنطقة.
ولا يقتصر البرنامج على المتخصصين في تقنية المعلومات، بل يشمل الموظفين ورواد الأعمال والقيادات التنفيذية، بهدف دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الاقتصادية، ورفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية المؤسسات.
وبدأت نتائج هذا التحول تظهر بالفعل في عدد من المؤسسات البحرينية، حيث وظفت شركات ومؤسسات وطنية حلول الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية، وفي مقدمتها بتلكو التي أطلقت المساعد الرقمي "بسمة" لإدارة آلاف المحادثات اليومية مع العملاء، إلى جانب توسع المؤسسات المالية في استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وإدارة المخاطر وتحسين تجربة العملاء.

المهارات التي سيبحث عنها أصحاب العمل

وبالتوازي مع هذا التحول، لم تعد الشركات تبحث عن المؤهلات الأكاديمية وحدها، بل عن المهارات التي تمكن الموظف من التكيف مع بيئة العمل المتغيرة. ويشير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن 39% من المهارات الحالية ستتغير بحلول عام 2030، بينما سيحتاج 59% من العاملين إلى تطوير أو إعادة تأهيل مهاراتهم.

ومن أبرز المهارات المتوقع أن تقود سوق العمل خلال السنوات المقبلة:

- التفكير التحليلي واتخاذ القرار.
- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- الأمن السيبراني.
- الحوسبة السحابية.
- إدارة المشاريع الرقمية.
- الابتكار والإبداع.
- القيادة والعمل الجماعي.
- التعلم المستمر والقدرة على التكيف.

ويفسر ذلك توجه العديد من المؤسسات البحرينية إلى إطلاق برامج تدريبية تجمع بين الجانب الأكاديمي والتطبيق العملي، بما يضمن إعداد كوادر قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد الحديث

الاقتصاد يصنع قادة المستقبل

تكشف قراءة المشهد الاقتصادي في البحرين أن الاستثمار في رأس المال البشري لم يعد يقتصر على برامج التدريب أو التوظيف، بل أصبح جزءاً من استراتيجية اقتصادية متكاملة تستهدف رفع الإنتاجية، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات النوعية.

وتشير المبادرات الحكومية، وفي مقدمتها برامج تمكين، إلى جانب استثمارات القطاع الخاص في تطوير الكفاءات، إلى أن المملكة تتجه نحو بناء منظومة تربط بين التعليم والتدريب واحتياجات السوق، بما يسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم والوظائف المستقبلية.

وفي ظل اقتصاد عالمي تتغير فيه المهارات بوتيرة غير مسبوقة، يبدو أن الرهان الحقيقي لم يعد على عدد الوظائف التي يمكن خلقها، بل على قدرة الإنسان على اكتساب مهارات جديدة والاستمرار في التعلم.

ومن هذا المنطلق، تتحول تنمية رأس المال البشري في البحرين إلى أحد أهم الاستثمارات الاستراتيجية، ليس فقط لإعداد موظفين أكثر كفاءة، وإنما لبناء اقتصاد أكثر إنتاجية ومرونة، قادر على المنافسة في القطاعات التي ستقود النمو خلال العقد المقبل.

بورصة البحرين تطلق برنامج "المواهب الواعدة" لتأهيل الخريجين لسوق المال

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت بورصة البحرين، البورصة المرخصة من مصرف البحرين المركزي، إطلاق النسخة الأولى من برنامج تدريب الخريجين "المواهب الواعدة" لعام 2026، في خطوة تستهدف إعداد الكفاءات الوطنية الشابة وتأهيلها للعمل في قطاع أسواق المال، ضمن استراتيجية البورصة للاستثمار في رأس المال البشري.

ويستمر البرنامج لمدة شهرين، ويوفر تجربة تدريبية تجمع بين التطبيق العملي والتطوير المهني، بما يمنح المشاركين فرصة لاكتساب خبرات مباشرة في بيئة العمل والتعرف على آليات عمل أسواق المال، إلى جانب تنمية مهاراتهم المهنية والشخصية استعداداً للانخراط في سوق العمل.

وتضم الدفعة الأولى ثمانية خريجين سيتم توزيعهم على إدارات مختلفة في بورصة البحرين وشركة البحرين للمقاصة، بما يتيح لهم التعرف على مختلف مكونات منظومة أسواق المال، إلى جانب الاستفادة من برامج الإرشاد والتوجيه المهني لبناء مساراتهم الوظيفية.

وقال سلمان الزياني، مدير الموارد البشرية في بورصة البحرين، إن الاستثمار في الكفاءات الوطنية يمثل استثماراً استراتيجياً في مستقبل القطاع المالي، موضحاً أن البرنامج يهدف إلى ردم الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي عبر منح الخريجين خبرات متنوعة داخل بيئة عمل متخصصة.

ضاف أن البرنامج لا يقتصر على تعريف المشاركين بقطاع أسواق

المال، بل يسعى إلى إعدادهم للمساهمة في تطويره مستقبلاً، بما يعزز جاهزيتهم المهنية ويدعم تطلعاتهم الوظيفية.

وأكدت البورصة أن برنامج "المواهب الواعدة" يأتي ضمن جهودها لتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع المالي، ومواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، بما يدعم استدامة نمو قطاع أسواق المال في المملكة.

شراكة بين فاتيل البحرين وهيلتون سيتي سنتر لتأهيل الكفاءات الفندقية

المنامة – المنصة الاقتصادية

وقعت كلية فاتيل البحرين للفندقة والضيافة مذكرة تفاهم مع فندق هيلتون البحرين سيتي سنتر لتعزيز التعاون في مجالات التدريب العملي، والتطوير المهني، والاستشارات المتخصصة، في خطوة تستهدف إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات قطاع الضيافة.

وتهدف الاتفاقية إلى توسيع فرص التدريب الميداني لطلبة الكلية داخل مختلف الأقسام التشغيلية بالفندق، بما يتيح لهم اكتساب خبرات عملية في إدارة العمليات الفندقية، وخدمات الضيوف، والأغذية والمشروبات، إلى جانب الاستفادة من خبرات الكوادر المهنية العاملة في الفندق.

وتأتي الشراكة ضمن استراتيجية فاتيل البحرين لتوسيع تعاونها مع أبرز مؤسسات الضيافة في المملكة، وربط الجانب الأكاديمي بالتطبيق العملي، بما يعزز جاهزية الطلبة للانخراط في سوق العمل.

وقال الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، المدير العام لفاتيل البحرين، إن الاتفاقية تمثل إضافة نوعية إلى شبكة شراكات الكلية، وتسهم في توفير تجربة تعليمية متكاملة تجمع بين المعرفة الأكاديمية والخبرة المهنية، مؤكداً أن التعاون يمتد إلى تبادل الخبرات، وتنفيذ البرامج التدريبية، واستكشاف فرص استشارية مشتركة.

وأضاف أن هذه الشراكة ستمنح الطلبة فرصاً لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها قطاع الضيافة محلياً وإقليمياً ودولياً، بما يعزز جاهزيتهم المهنية.

من جانبه، قال حسن الوحيدي، المدير العام لفندق هيلتون البحرين سيتي سنتر، إن الاتفاقية تعكس التزام الفندق بدعم تطوير الكفاءات الشابة، من خلال توفير بيئة تدريب احترافية تمنح الطلبة فهماً عملياً لمختلف العمليات الفندقية ومعايير الخدمة العالمية.

وأضاف أن الاستثمار في المواهب الشابة يمثل ركيزة أساسية لمستقبل قطاع الضيافة، معرباً عن تطلعه إلى تمكين طلبة فاتيل البحرين من تنمية مهاراتهم والاستعداد لمسيرتهم المهنية بثقة وكفاءة.

"فاتيل البحرين" يشارك في المؤتمر العالمي لتعزيز جودة التعليم الفندقي

المنامة – المنصة الاقتصادية

شارك وفد من الإدارة التنفيذية العليا لكلية "فاتيل البحرين" للضيافة، برئاسة المدير العام الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة، في أعمال مؤتمر فاتيل الدولي التاسع عشر بمدينة نانت الفرنسية، ضمن جهود الكلية لتعزيز التعاون الأكاديمي والاطلاع على أحدث الممارسات العالمية في تعليم الضيافة والسياحة.

وشارك في المؤتمر، الذي عقد تحت شعار "فاتيل.. جودة بلا حدود!"، مديرو ومسؤولو فروع المجموعة حول العالم، حيث ناقشوا تطوير التعليم الفندقي، وتعزيز جودة البرامج الأكاديمية، وتأهيل الكفاءات الشابة لقيادة مستقبل قطاع الضيافة. كما زار الوفد أكاديمية فاتيل في مدينة ليون للاطلاع على برامجها التعليمية والتدريبية.

وقال الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة إن المشاركة تعكس حرص الكلية على تعزيز حضورها ضمن شبكة "فاتيل" العالمية، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية ونقلها إلى البحرين، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الضيافة.

وأضاف أن شعار المؤتمر يجسد رؤية الكلية في تقديم تعليم أكاديمي بمعايير عالمية، بما يضمن حصول الطلبة في البحرين على مستوى تعليمي مماثل لما تقدمه أرقى مؤسسات "فاتيل" حول العالم، إلى جانب توسيع فرص التدريب المتخصص وتطوير البرامج الأكاديمية.

من جانبها، أكدت مدير الشؤون الأكاديمية فاطمة فروتن أن المؤتمر يمثل منصة دولية لتبادل الخبرات بين فروع "فاتيل"، مشيرة إلى أن الكلية تركز على الدمج بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي، والعمل على تطوير برامج التبادل الطلابي والاستفادة من أحدث المناهج الفرنسية والعالمية، بما يعزز جاهزية الخريجين لتلبية متطلبات سوق العمل في قطاعي السياحة والضيافة.

بيت التمويل الكويتي - البحرين يخرج الدفعة الثانية من برنامج القيادات النسائية

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين تخريج الدفعة الثانية من برنامج القيادات النسائية، في إطار استراتيجيته لتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزية القيادات النسائية، حيث شاركت في البرنامج 32 قيادية من مختلف إدارات البنك.

ومع اختتام المرحلة الثانية، ارتفع إجمالي خريجات البرنامج إلى 55 امرأة قيادية، يمثلن نحو 60% من النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية في البنك، في خطوة تعكس تركيز المؤسسة على الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز التنوع القيادي.

وسجل البرنامج معدل نجاح بلغ 4.9 من 5، بعد شهر من التدريب المكثف الذي ركز على تنمية المهارات القيادية، وتعزيز التعاون المؤسسي، وترسيخ ثقافة الابتكار، بما يدعم إعداد كوادر قادرة على قيادة المرحلة المقبلة في القطاع المصرفي.

وقالت دانة بوخماس، رئيس المجموعة للموارد البشرية والتحول والتطوير في بيت التمويل الكويتي – البحرين، إن نجاح الدفعة الثانية يمثل محطة مهمة في بناء منظومة قيادية تستند إلى الكفاءة والجاهزية للمستقبل، مؤكدة أن البرنامج يجمع بين المعرفة والتطبيق العملي وتبادل الخبرات لإعداد قيادات مؤهلة لتولي مسؤوليات أكبر.

وأضافت أن النتائج الإيجابية والإقبال المتزايد على البرنامج يعكسان أهمية مواصلة الاستثمار في المبادرات التطويرية التي ترسخ ثقافة التعلم المستمر، مشيرة إلى أن البنك سيواصل إطلاق برامج متخصصة تدعم بناء الكفاءات وتعزز تنافسيته.

ويأتي البرنامج ضمن منظومة متكاملة من المبادرات التي ينفذها البنك لإعداد قيادات مستقبلية، وتوفير بيئة عمل محفزة على التطوير المهني، بما ينسجم مع رؤيته لتحقيق النمو المستدام والتميز المؤسسي.

بنك البحرين الإسلامي يطلق برنامج "أثر" للتدريب الصيفي

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البحرين الإسلامي إطلاق النسخة الجديدة من برنامجه للتدريب الصيفي "أثر"، مستقبلاً 52 متدرباً من طلبة الجامعات، بزيادة 120% مقارنة بالعام الماضي، في خطوة تعكس تنامي الإقبال على البرنامج، والتزام البنك بتأهيل الكفاءات الوطنية وتعزيز جاهزية الشباب البحريني للانخراط في سوق العمل.

ويمتد البرنامج على مدى شهرين، ويوفر للمشاركين تجربة تدريبية متكاملة داخل مختلف إدارات البنك، تجمع بين التطبيق العملي والمشاركة في مشاريع تشغيلية حقيقية بإشراف مختصين، بما يتيح للطلبة التعرف على بيئة العمل المصرفية واكتساب خبرات مهنية ومهارات عملية تتماشى مع متطلبات القطاع المالي.

ويأتي اختيار اسم "أثر" انسجاماً مع شعار الاستدامة للبنك "أثر يدوم"، في تأكيد على رؤية البنك التي تعتبر الاستثمار في الإنسان أحد أهم مرتكزات التنمية المستدامة، من خلال إعداد كوادر وطنية تمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة في مستقبل القطاع المصرفي.

ويركز البرنامج على تقليص الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي، عبر تنمية المهارات الفنية والتحليلية، وتعزيز قدرات التواصل والعمل الجماعي، وإكساب المشاركين خبرة في الأنظمة والأدوات المصرفية، بما يساعدهم على الانتقال إلى الحياة المهنية بثقة وكفاءة.

وقالت فاطمة العلوي، الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي، إن الاستثمار في الكفاءات الوطنية الشابة يمثل استثماراً في مستقبل القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أن التوسع في البرنامج هذا العام يعكس حرص البنك على توفير فرص تدريبية نوعية تسهم في إعداد قيادات وكفاءات تمتلك القدرة على الابتكار ومواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي.

من جانبها، أكدت أفنان أحمد صالح، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية، أن برنامج "أثر" يمثل منصة عملية لإعداد الطلبة لمرحلة ما بعد الدراسة الجامعية، من خلال منحهم خبرة ميدانية تثري معارفهم الأكاديمية، وتعزز مهاراتهم المهنية والشخصية، وترفع جاهزيتهم لدخول سوق العمل.

ويأتي إطلاق البرنامج ضمن استراتيجية بنك البحرين الإسلامي لتنمية رأس المال البشري، وتعزيز التكامل بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاع المالي، بما يدعم بناء كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على مواكبة مستقبل الصناعة المصرفية في مملكة البحرين.

بنك السلام يوسع برنامج "تنوير 2.0" لاستقطاب 200 طالب

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك السلام إطلاق النسخة الجديدة من برنامج "تنوير 2.0"، ضمن جهوده المستمرة لتمكين الشباب البحريني وتعزيز الوعي المالي لدى الطلبة، من خلال توفير تجربة تعليمية وتطويرية مبكرة تسهم في تنمية المهارات العملية والتعريف ببيئة العمل المصرفية.

ويشهد البرنامج هذا العام توسعًا نوعيًا، إذ يفتح باب التسجيل أمام الجمهور للمرة الأولى، مستهدفًا 200 طالب وطالبة من الصفين الحادي عشر والثاني عشر، شريطة امتلاك أو فتح حساب الشباب لدى بنك السلام، بما يتيح لشريحة أوسع من الطلبة الاستفادة من البرنامج.

ويهدف "تنوير 2.0" إلى تعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة، وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية، وإكسابهم معرفة عملية بأساسيات العمل المؤسسي والقطاع المصرفي، من خلال جلسات تفاعلية وتجارب تعليمية تساعدهم على الاستعداد للحياة الأكاديمية والمهنية.

وقالت منى البلوشي، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في بنك السلام، إن الاستثمار في الشباب يبدأ من المراحل المبكرة، مؤكدة أن البرنامج يهدف إلى بناء المعرفة والثقة والطموح لدى الطلبة، وتعزيز جاهزيتهم للمستقبل عبر تجارب تعليمية وتطويرية ذات أثر عملي.

وأضافت أن توسيع البرنامج هذا العام يعكس التزام البنك بتوفير فرص أكبر للشباب البحريني، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية تمتلك المهارات والمعرفة اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

ويأتي برنامج "تنوير 2.0" ضمن استراتيجية بنك السلام للاستثمار في التعليم وتمكين الشباب، من خلال مبادرات مجتمعية تركز على بناء القدرات وتعزيز الثقافة المالية وإعداد جيل أكثر جاهزية لمتطلبات سوق العمل.

مجموعة الكوهجي تطلق "طموح " وتمنح أفضل المتدربين فرص توظيف

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت مجموعة الكوهجي القابضة إطلاق النسخة الجديدة من برنامجها التدريبي الصيفي "طموح"، الهادف إلى إعداد وتأهيل طلبة الجامعات البحرينيين، من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التي تعزز جاهزيتهم لسوق العمل، وتدعم تنمية رأس المال البشري في المملكة.

وشهد البرنامج هذا العام إقبالاً غير مسبوق، حيث اكتملت جميع المقاعد التدريبية خلال أقل من 24 ساعة من فتح باب التسجيل، قبل اختيار 25 طالباً وطالبة فقط بعد عملية تقييم دقيقة، بما يضمن استقطاب أفضل الكفاءات الوطنية.

ويتميز البرنامج هذا العام بإطلاق مبادرة تمنح أفضل المتدربين فرصة الانضمام إلى مجموعة الكوهجي القابضة بعد التخرج، في خطوة تعكس توجه المجموعة نحو تحويل التدريب الصيفي إلى مسار مهني مستدام.

ويمتد البرنامج حتى 31 أغسطس، ويوفر تدريباً عملياً داخل شركات المجموعة في مجموعة واسعة من القطاعات، تشمل التطوير العقاري، والإنشاءات، والهندسة، والتصميم، وإدارة المشاريع، والضيافة، والتسويق، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والخدمات اللوجستية، بما يمنح المشاركين تجربة مهنية متكاملة.

وقال المهندس محمد الكوهجي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الكوهجي القابضة، إن برنامج "طموح " يمثل استثماراً وطنياً في الإنسان قبل أن يكون برنامجاً تدريبياً، مؤكداً أن تنوع القطاعات التي يغطيها يوفر تجربة فريدة تسهم في إعداد كوادر بحرينية قادرة على قيادة مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأضاف أن المجموعة تنطلق في هذه المبادرة من مسؤوليتها الوطنية تجاه تنمية الكفاءات البحرينية، مشيراً إلى أن إتاحة فرص التوظيف لأفضل المتدربين بعد التخرج تعكس رؤية طويلة الأمد

لبناء قيادات وطنية تدعم الاقتصاد البحريني، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

ويعد "طموح " أحد المبادرات الاستراتيجية للمجموعة، إذ يجمع بين التدريب العملي، والإرشاد المهني، والعمل الميداني داخل مشاريع حقيقية، بما يعزز جاهزية الشباب البحريني لدخول سوق العمل، ويرسخ دور القطاع الخاص في تطوير رأس المال البشري.

طلال أبوغزاله يطلق بوليتكنك رقميًا عالميًا لإعداد كوادر المستقبل

يستعد الدكتور طلال أبوغزاله لإطلاق بوليتكنك طلال أبوغزاله الرقمي العالمي (TAG.GDP) في أغسطس المقبل، كمبادرة تعليمية عالمية تستهدف إعادة صياغة مفهوم التعليم المهني في العصر الرقمي، من خلال ربطه مباشرة باحتياجات سوق العمل ومتطلبات الاقتصاد العالمي.

ويقدم البوليتكنك نموذجًا رقميًا مرنًا يستهدف المتعلمين حول العالم، مع تركيز خاص على دول الجنوب العالمي، عبر إتاحة تعليم مهني عالي الجودة بتكاليف منخفضة، ومن دون اشتراط مؤهل أكاديمي مسبق، بما يوسع فرص الوصول إلى التعليم أمام الشباب والخريجين والباحثين عن عمل والمهنيين الراغبين في تطوير مهاراتهم.

ويركز البرنامج على إعداد كوادر مؤهلة في المجالات الأكثر طلبًا، مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي، والمهارات المهنية التطبيقية، من خلال مسارات تعليمية مرنة، وشهادات متدرجة، ومشروعات تطبيقية في نهاية كل مرحلة، بما يمنح الدارسين مهارات عملية تؤهلهم لدخول سوق العمل أو استكمال مسيرتهم التعليمية.

ويأتي إطلاق البوليتكنك ضمن استراتيجية طلال أبوغزاله لتوسيع منظومته التعليمية الرقمية، وتعزيز مفهوم التعليم القائم على المهارات والإنتاجية، بما يسهم في إعداد جيل جديد قادر على مواكبة التحولات التكنولوجية، وتحويل المعرفة إلى فرص عمل وقيمة اقتصادية مستدامة.

مجلس التنمية الاقتصادية يعزز الشراكة الاستثمارية مع بريطانيا بجولة مكثفة

المنامة – المنصة الاقتصادية

اختتم مجلس التنمية الاقتصادية برنامج عمل استمر خمسة أيام في المملكة المتحدة، تضمن سلسلة من الاجتماعات والفعاليات الاستثمارية الهادفة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البحرين وبريطانيا، واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية في المملكة.

وترأس وفد المجلس نور الخليف، وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، حيث عقد لقاءات رفيعة المستوى مع مسؤولين حكوميين وقادة أعمال ومكاتب إدارة الثروات العائلية، لاستعراض الفرص الاستثمارية التي توفرها البحرين في قطاعات الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والصناعة، والرعاية الصحية، والسياحة.

وشهدت الزيارة اجتماعاً مع اللورد جيسون ستوكوود، وزير الاستثمار في المملكة المتحدة، لبحث سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية والاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مؤخراً بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، بما يدعم تدفقات الاستثمار بين الجانبين.

كما نظم مجلس التنمية الاقتصادية أربع جلسات نقاشية جمعت نخبة من المستثمرين وقيادات الأعمال البريطانيين، ركزت على فرص التوسع في الأسواق الخليجية عبر البحرين، إلى جانب تنظيم فعالية بالتعاون مع كامبدن ويلث لمكاتب إدارة الثروات العائلية، لبحث آفاق التعاون والشراكات المستقبلية.

بابكو للتكرير تطلب مصفاتي كيروسين جديدتين ضمن 4 مناقصات

المنامة – المنصة الاقتصادية

فتح مجلس المناقصات والمزايدات مظاريف أربع مناقصات عامة استقطبت 18 عطاءً، تصدرتها مناقصة لشركة بابكو للتكرير لتوريد مصفاتي كيروسين جديدتين، إلى جانب مشاريع لهيئة الكهرباء والماء، ووزارة الأشغال، والهيئة العامة للرياضة.

وتقدمت ثماني شركات بعطاءات لمناقصة بابكو للتكرير، التي تهدف إلى توريد مصفاتي كيروسين جديدتين بسعة أعلى لتحسين موثوقية وكفاءة عمليات تحميل السفن، ومعالجة الاختناقات التشغيلية في وحدات الترشيح الحالية، فيما بلغ أقل عطاء مقدم نحو 257 ألف دينار.

وفي قطاع المرافق، تلقت هيئة الكهرباء والماء خمسة عطاءات لمناقصة توريد كابلات الألياف الضوئية وملحقاتها، حيث بلغ أقل عرض مالي نحو 114 ألف دينار.

أما وزارة الأشغال، فاستقطبت أربعة عطاءات لمناقصة خدمات معايرة وصيانة الأجهزة المخبرية التابعة لقسم ضبط جودة المياه المعالجة، والتي تشمل تنفيذ أعمال المعايرة الدورية وصيانة الأجهزة والزجاجيات المخبرية وفق البرنامج الفني المعتمد، فيما بلغ أقل عطاء نحو 46 ألف دينار.

وفي المقابل، طرحت الهيئة العامة للرياضة مناقصة لتعيين شركة استشارية قانونية تقدم خدمات تشمل الاستشارات القانونية، وصياغة ومراجعة العقود، ودعم أعمال التحكيم والوساطة، وتمثيل الهيئة في الاجتماعات والمفاوضات، إضافة إلى توفير مستشار معتمد لدى محكمة التحكيم الرياضية (CAS)، حيث استقبلت المناقصة عطاءً وحيداً بلغت قيمته ألفي دينار.

محمد السادة رئيساً لمجلس إدارة "دانات"

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة "دانات" تشكيل مجلس إدارته الجديد برئاسة محمد أحمد السادة، في خطوة تستهدف تعزيز مسيرة المعهد في تطوير خدمات فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمجوهرات، وترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز عالمي رائد في هذا القطاع.

ويضم مجلس الإدارة الجديد دلال أحمد الغيص، ومريم منصور كازروني، ونوف رمزي الخواجة، إلى جانب الأعضاء المستمرين أمل إسحاق الكوهجي، ومحمد عبدالرزاق شيرازي، ودانييل باسكواريللي القصيبي.

وقال محمد السادة إن "دانات" يمتلك مكانة متقدمة بفضل خبراته العلمية ودوره في دعم قطاع اللؤلؤ والأحجار الكريمة محلياً ودولياً، مؤكداً أن المجلس سيواصل البناء على الإنجازات السابقة من خلال تعزيز قدرات المعهد في مجالات الفحص والبحث العلمي والتدريب، وتوسيع الشراكات الدولية بما يدعم ريادة البحرين في قطاع اللؤلؤ الطبيعي.

وأضاف أن مجلس الإدارة سيعمل على دعم الإدارة التنفيذية في تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتطوير الخدمات وفق أعلى المعايير المهنية والعلمية، بما يعزز ثقة العملاء والشركاء، ويكرس دور "دانات" في الحفاظ على الإرث البحريني العريق في مجال اللؤلؤ الطبيعي.

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لمعهد "دانات" نورة جمشير إن المجلس الجديد يضم خبرات متنوعة ستسهم في دعم خطط المعهد المستقبلية، وتعزيز كفاءة العمليات، وتطوير منظومة الخدمات الفنية والمعرفية بما يواكب التطورات المتسارعة في قطاع اللؤلؤ والأحجار الكريمة.

وأضافت أن المعهد سيواصل التركيز على رفع دقة الفحص وموثوقية التقارير، وتوسيع برامج البحث والتدريب وبناء القدرات، إلى جانب تطوير الخدمات المقدمة للعملاء والشركاء، بما يعزز مكانة البحرين التاريخية وريادتها في قطاع اللؤلؤ الطبيعي.

اللجنة المشتركة بين "الصناعة والتجارة" و"غرفة البحرين" تبحث أولويات تطوير بيئة الأعمال

المنامة – المنصة الاقتصادية

عقدت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين اجتماعها الحادي والخمسين، في أول اجتماعاتها عقب تشكيل مجلس إدارة الغرفة الجديد، لبحث أولويات تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وترأس الاجتماع وزير الصناعة والتجارة عبدالله فخرو، إلى جانب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل كانو، وبمشاركة عدد من المسؤولين من الجانبين.

وأكد الوزير أن اللجنة تمثل منصة رئيسية لتعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يدعم تطوير القطاع التجاري، ويرفع تنافسية بيئة الأعمال، ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، مشيراً إلى أن الشراكة المؤسسية بين الوزارة والغرفة تترجم التوجهات الاقتصادية إلى مبادرات عملية تعزز مكانة البحرين مركزاً إقليمياً جاذباً للاستثمار والأعمال.

كما أشاد بالدور الذي تضطلع به الغرفة في تمثيل القطاع الخاص ونقل مرئيات أصحاب الأعمال، والمساهمة في تطوير السياسات والمبادرات الداعمة للنمو الاقتصادي.

من جانبه، أكد نبيل كانو أن اللجنة الاقتصادية المشتركة تعد إحدى أهم قنوات التعاون المؤسسي بين القطاعين العام والخاص، لما تضطلع به من دور في مناقشة القضايا الاقتصادية ذات الأولوية، وصياغة حلول عملية تدعم نمو القطاع الخاص وتعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الغرفة ستواصل التنسيق مع الوزارة لضمان إيصال مرئيات ومقترحات مجتمع الأعمال بصورة مؤسسية، مع التركيز خلال الدورة الجديدة للجنة على دراسة الملفات ذات الأولوية، والاستفادة من مخرجات اللجان القطاعية، وإطلاق مبادرات تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وشهد الاجتماع استعراض ما تم إنجازه بشأن التوصيات والموضوعات التي أُقرت خلال الاجتماعات السابقة، ومتابعة تنفيذها بما يعزز استمرارية العمل المشترك ورفع كفاءة مخرجات اللجنة.

غرفة البحرين تحل 88% من شكاوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنامة – المنصة الاقتصادية

نجحت غرفة تجارة وصناعة البحرين في معالجة 88% من الشكاوى الواردة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية يونيو 2026، في إطار جهودها لتعزيز بيئة الأعمال، وتطوير قنوات التواصل مع القطاع الخاص، وتسريع معالجة التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال.

وقال عيسى مراد، مدير إدارة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشكاوى الأعضاء بالغرفة، إن الإدارة استقبلت 62 شكوى منذ إطلاقها، تم حل 55 شكوى منها، فيما بقيت 4 شكاوى قيد المتابعة، بينما تبين أن 3 شكاوى تقع خارج نطاق اختصاص الإدارة، وتم توجيه أصحابها إلى الجهات المعنية، بما يعكس كفاءة آليات العمل وسرعة الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص.

وأوضح أن هذه النتائج تأتي ضمن توجه الغرفة لتعزيز منظومة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وداعماً أساسياً لخلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وأشار إلى أن إنشاء إدارة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشكاوى يمثل إحدى أولويات مجلس إدارة الغرفة في دورته الحادية والثلاثين، بهدف توفير قناة مؤسسية لاستقبال شكاوى واستفسارات أصحاب الأعمال، ومتابعتها مع الجهات الحكومية والخدمية لإزالة المعوقات وتحسين بيئة ممارسة الأعمال في المملكة.

وأضاف مراد أن نسبة الإنجاز المحققة تعكس مستوى التعاون القائم بين الغرفة والوزارات والهيئات الحكومية في معالجة القضايا التي تهم القطاع الخاص، مؤكداً استمرار متابعة الشكاوى المتبقية حتى التوصل إلى حلول مناسبة، إلى جانب توجيه الشكاوى الخارجة عن الاختصاص إلى الجهات المختصة وفق الإجراءات المعتمدة.

وأكد أن الغرفة ستواصل تطوير خدماتها الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قنوات التواصل مع أصحاب الأعمال، بما يدعم تنافسية بيئة الأعمال ويعزز مكانة البحرين كوجهة جاذبة للاستثمار.

.. وترحب بحظر الأكياس البلاستيكية الرقيقة

رحبت غرفة تجارة وصناعة البحرين بالقرار رقم (7) لسنة 2026 القاضي بمنع تصنيع أو استيراد أو تداول الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد التي يقل سمكها عن 57 ميكرون، معتبرةً أنه يمثل خطوة تعزز جهود المملكة في ترسيخ الاستدامة البيئية ودعم التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر مسؤولية.

وأشادت الغرفة بجهود وزارة الصناعة والتجارة، بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة، في تنفيذ المبادرات الهادفة إلى الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، ويسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة.

وأكدت أن القطاع الخاص شريك رئيسي في إنجاح المبادرات البيئية، مشيرة إلى أهمية تبني الشركات والمؤسسات بدائل صديقة للبيئة، وتطوير حلول ومنتجات مبتكرة تدعم الاستدامة وتحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة.

وأضافت أن التحول إلى المنتجات المستدامة لا يقتصر على كونه التزاماً بيئياً، بل يمثل فرصة لتعزيز الابتكار، وتنمية الصناعات المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، ورفع تنافسية مؤسسات القطاع الخاص، في ظل تزايد أهمية المعايير البيئية في الأسواق العالمية.

ودعت الغرفة مؤسسات القطاع الخاص إلى الاستعداد لتطبيق القرار والتفاعل الإيجابي مع متطلباته، مؤكدة أن تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص يشكل أساساً لتحقيق مستهدفات الاستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وجددت الغرفة تأكيدها مواصلة دعم المبادرات والسياسات التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز التنمية المستدامة، بما يدعم توجهات مملكة البحرين نحو بناء اقتصاد أكثر استدامة وجاذبية للاستثمار.

جهاز المساحة ينجز معاملات المكاتب المساحية في يوم واحد

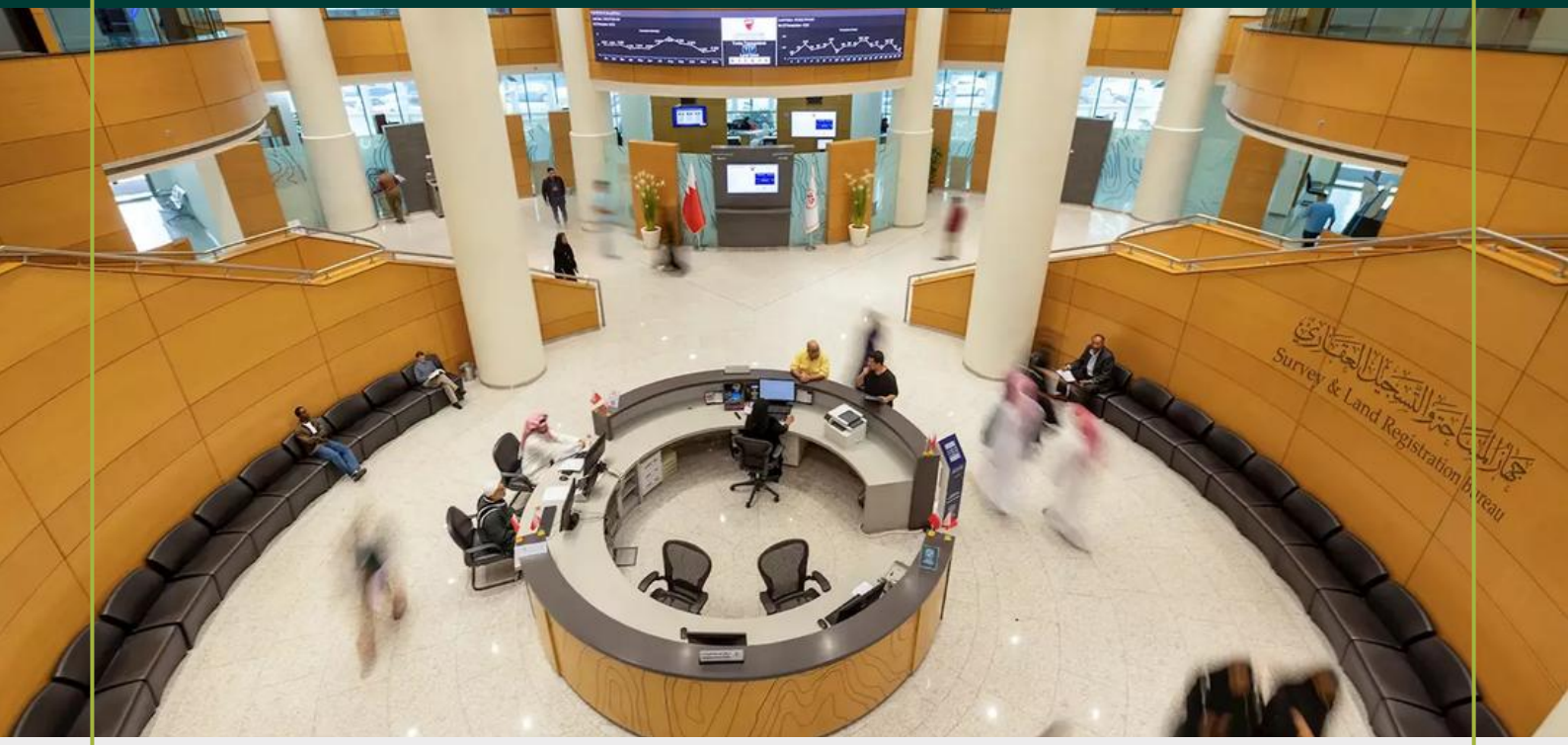

المنامة - المنصة الاقتصادية

طور جهاز المساحة والتسجيل العقاري خدمة إدارة أعمال المكاتب المساحية الخاصة، محولاً إجراءاتها إلى خدمة رقمية مؤتمتة بالكامل، في خطوة تستهدف رفع كفاءة الخدمات الحكومية وتسريع إنجاز المعاملات ودعم التحول الرقمي في القطاع العقاري.

وأسهمت الخدمة المطورة في تقليص مدة إنجاز الطلبات من خمسة أيام عمل إلى يوم عمل واحد فقط، بعد اختصار الإجراءات من أربع مراحل رئيسية إلى مرحلتين، مع تمكين المكاتب المساحية من تقديم الطلبات ومتابعتها واستلام الشهادات والخرائط إلكترونياً عبر نظام إدارة سير العمل.

وقال رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، المهندس باسم الحمر، إن تطوير الخدمة يأتي ضمن جهود إعادة هندسة الخدمات الحكومية بما ينسجم مع توجهات الحكومة نحو التحول الرقمي، من خلال تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة الخدمات، وتسريع إنجاز الطلبات.

وأضاف أن المنظومة الإلكترونية الجديدة تعزز الشراكة مع المكاتب المساحية الخاصة، عبر توفير منصة متكاملة لإدارة الأعمال ومتابعة مراحل التنفيذ بشكل لحظي، بما

يرفع مستوى الشفافية ويحسن جودة المخرجات، ويسهم في دعم كفاءة القطاع العقاري.

ويأتي المشروع ضمن برنامج حكومي أوسع لتطوير الخدمات العامة، شمل توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، وإعادة هندسة أكثر من 800 خدمة في مختلف الجهات الحكومية، استناداً إلى ملاحظات المستفيدين والمستثمرين وتقارير تقييم الخدمات، بما يعزز تجربة المتعاملين ويرفع كفاءة الأداء الحكومي.

إنفراكورب تستعرض مشروع "كمبينسكي هاربر هايتس" في الأفينيوز البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت إنفراكورب، المتخصصة في الاستثمار وتطوير البنية التحتية المستدامة، عن تنظيم جناح تعريفي في مجمع الأفينيوز البحرين، لاستعراض مشروع مساكن "كمبينسكي هاربر هايتس"، وإطلاع الزوار على فرص التملك والاستثمار التي يوفرها المشروع. وسيتيح الجناح للزوار التعرف على الوحدات السكنية الفاخرة والحصول على استشارات مباشرة من فريق المبيعات حول مزايا المشروع وخيارات الاستثمار، بما يساعد العملاء على اختيار الوحدات المناسبة لاحتياجاتهم السكنية والاستثمارية.

ويقع المشروع على الواجهة البحرية للمنامة، ويضم نحو 200 وحدة سكنية فاخرة تحمل توقيع علامة كمبينسكي العالمية، إلى جانب مرافق متكاملة تشمل أعلى مسبح إنفينيتي في البحرين، ومجموعة من الخدمات الفندقية والترفيهية وفق أعلى المعايير العالمية.

وقالت إيمان المناعي، رئيس المبيعات في إنفراكورب، إن مشروع "كمبينسكي هاربر هايتس" يجسد مفهوماً متكاملاً للحياة الفاخرة، يجمع بين الموقع المتميز والتصميم الراقي والخدمات العالمية، مؤكدة أن الجناح يهدف إلى تعريف العملاء بالمشروع وتقديم الاستشارات اللازمة لدعم قراراتهم الاستثمارية.

وأضافت أن المشروع يأتي ضمن استراتيجية إنفراكورب لتطوير مشاريع عقارية نوعية توفر قيمة مستدامة للمستثمرين، من خلال الجمع بين الجودة والابتكار وأرقى معايير الضيافة.

“ميليا بيتش فرونت” يستعرض فرص التملك والاستثمار في أفينيوز البحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة أمواج بيتشفرونت تنظيم جناح تعريفي في مجمع الأفينيوز البحرين خلال الفترة من 9 إلى 22 أغسطس 2026، لاستعراض مشروع “ميليا بيتش فرونت”، الذي تديره شركة ميليا للفنادق والمنتجعات، وإتاحة الفرصة للراغبين في التملك والاستثمار للتعرف على الوحدات الفندقية المتاحة والعروض الخاصة خلال فترة الفعالية.
وسيقدم الجناح للزوار معلومات شاملة حول المشروع، تشمل الوحدات المتوفرة للبيع، والمرافق والخدمات الفندقية، إلى جانب استشارات مباشرة حول فرص الاستثمار والتملك في أحد أبرز المشاريع البحرية في جزر أمواج.

ويجمع مشروع “ميليا بيتش فرونت” بين مفهوم السكن العصري والخدمات الفندقية العالمية، من خلال وحدات حديثة ومرافق متكاملة، تستهدف الباحثين عن أسلوب حياة متميز وفرص استثمارية في قطاع العقارات الساحلية.
وقال أحمد خلفان، الرئيس التنفيذي لشركة أمواج بيتشفرونت، إن المشروع يوفر فرصة نوعية لامتلاك وحدات فندقية في موقع استثنائي بجزر أمواج، مشيراً إلى أن المشاركة في الأفينيوز تمثل منصة للتواصل المباشر مع العملاء واستعراض مزايا المشروع والعروض الحصرية المتاحة خلال فترة المعرض.
وأضاف أن المشروع يعكس رؤية الشركة في تطوير وجهات عقارية تجمع بين جودة التصميم والخدمات الفندقية والموقع المتميز، بما يوفر قيمة مستدامة للملاك والمستثمرين.

السعودية لإعادة التمويل العقاري تجمع 2.75 مليار دولار من صكوك دولية

أعلنت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC)، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، إتمام تسعير إصدارها الثالث من الصكوك الدولية المضمونة من الحكومة السعودية بقيمة 2.75 مليار دولار، في خطوة تعكس استمرار الطلب القوي من المستثمرين العالميين على أدوات الدين السعودية.

وتوزع الإصدار على شريحتين، الأولى بقيمة 1.25 مليار دولار لأجل 5.5 سنوات، والثانية بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 10 سنوات، فيما بلغت طلبات الاكتتاب نحو 6.8 أضعاف قيمة الطرح، بما يؤكد قوة الإقبال من المستثمرين الإقليميين والدوليين.

وبالتزامن مع الإصدار، رفعت الشركة حجم برنامجها الدولي للصكوك المدرج في السوق الدولية للأوراق المالية التابعة لبورصة لندن، والمدعوم بضمان حكومي، من 5 مليارات دولار إلى 10 مليارات دولار، في إطار توسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق الدين العالمية.

وقال وزير البلديات والإسكان ورئيس مجلس إدارة الشركة، ماجد الحقيل، إن نجاح الإصدار يعكس الثقة الدولية بمتانة الاقتصاد السعودي، ويعزز دور الشركة في توفير السيولة لسوق التمويل العقاري، وتوسيع قاعدة المستثمرين، بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 وزيادة تملك الأسر السعودية للمساكن.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للشركة، مجيد العبدالجبار، أن الإصدار يعزز جاذبية أدوات الدين السعودية، ويدعم تطوير السوق الثانوية للتمويل العقاري، ويوسع قاعدة المستثمرين العالميين.

وكانت الشركة قد أطلقت برنامجها الدولي للصكوك في فبراير 2025 بقيمة 5 مليارات دولار، قبل أن تقرر مضاعفة حجمه إلى 10 مليارات دولار، مستفيدة من نجاح إصداراتها السابقة والتصنيفات الائتمانية القوية التي حصل عليها البرنامج من وكالات موديز (A1) وفيتش (A+).

السعودية تفرض رسماً 2% على تصرفات الأجانب العقارية

أقرت السعودية رسماً بنسبة 2% من قيمة أي تصرف يجريه غير السعوديين على الحقوق العينية المرتبطة بالعقارات في مدن الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، وذلك بموجب اللائحة التنفيذية لنظام تملك غير السعوديين للعقار، في إطار تنظيم السوق وتعزيز حوكمة عمليات التملك.

وبالتزامن مع ذلك، وجه البنك المركزي السعودي (ساما) البنوك والمصارف بفتح حسابات مصرفية مخصصة للأفراد والكيانات المشمولين بالنظام، لتمكينهم من تملك العقارات أو اكتساب الحقوق العينية داخل المملكة، مع قصر استخدام هذه الحسابات على المعاملات العقارية، ومنع إصدار بطاقات دفع أو ائتمان مرتبطة بها.

وألزمت التعليمات البنوك بالتحقق من هوية العملاء عبر مصادر موثوقة، ومنع الحسابات المشتركة أو المفوضين من خارج المملكة، مع تنفيذ جميع العمليات من خلال القنوات الإلكترونية المعتمدة أو عبر وسطاء مرخصين، وتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر.

كما نشرت جريدة أم القرى اللائحة التنفيذية للنظام، والتي تضمنت اشتراط حصول الأشخاص الطبيعيين غير السعوديين على هوية رقمية، وفتح حساب مصرفي داخل المملكة، وإصدار رقم اتصال سعودي مرتبط بالهوية الرقمية قبل إتمام إجراءات التملك.

وألزمت اللائحة الشركات المشمولة بالنظام بالتسجيل لدى وزارة الاستثمار، والإفصاح عن الملاك والمسيطرين المباشرين وغير المباشرين، والإبلاغ عن أي تغيير في هيكل الملكية بنسبة 5% أو أكثر خلال 15 يوماً.

وتنص اللائحة كذلك على إنشاء بوابة إلكترونية تشرف عليها الهيئة العامة للعقار لتقديم طلبات التملك والتصرف في العقارات، على أن ترتبط بالسجل العقاري لاستكمال إجراءات التسجيل وإصدار الصكوك، مع قصر جميع المدفوعات المرتبطة بعمليات التملك على وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة من البنك المركزي.

كما سمحت اللائحة للشركات السعودية غير المدرجة التي يشارك في ملكيتها مستثمرون غير سعوديين بتملك العقارات اللازمة لمزاولة أنشطتها أو إسكان موظفيها خارج النطاق الجغرافي لمدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفق الضوابط المنصوص عليها في النظام.

"البحرين المركزي" وبورصة البحرين يبحثان تسريع تنفيذ خطة "ارتقاء" لأسواق رأس المال

المنامة - المنصة الاقتصادية

بحث مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين سبل تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لتنفيذ خطة تطوير أسواق رأس المال 2026-2028 "ارتقاء"، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنافسية السوق وترسيخ مكانة البحرين كمركز مالي إقليمي.

جاء ذلك خلال لقاء جمع خالد إبراهيم حميدان، محافظ مصرف البحرين المركزي، مع يوسف عبدالله اليوسف، رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين، والشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي للبورصة، حيث ناقش الجانبان المبادرات الاستراتيجية الهادفة إلى تطوير منظومة أسواق رأس المال ورفع كفاءتها.

وأكد محافظ مصرف البحرين المركزي التزام المصرف بمواصلة دعم تطوير الأسواق المالية عبر أطر تنظيمية متقدمة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، مشدداً على أهمية الشراكة بين الجهات المعنية لتحقيق مستهدفات القطاع المالي وتعزيز مكانة البحرين كمركز مالي رائد.

من جانبه، أشاد يوسف عبدالله اليوسف بدور مصرف البحرين المركزي في تطوير القطاع المالي، مؤكداً أن تحديث الأطر التنظيمية يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف خطة "ارتقاء".

وتناول الاجتماع عدداً من المبادرات التي تستهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات، وتوسيع قاعدة المستثمرين، ورفع مستويات السيولة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية وثقة المستثمرين، إلى جانب دعم الابتكار في المنتجات والخدمات المالية مع الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة ونزاهة الأسواق.

كما ناقش الطرفان فرص تطوير البيئة التنظيمية بما يواكب المتغيرات في الأسواق المالية العالمية، ويسهم في تسريع نمو سوق رأس المال وتعزيز قدرته التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

الطروحات الخاصة تزدهر في الشرق الأوسط

إصدارات الدين ترتفع إلى 33 مليار دولار

شهدت إصدارات أدوات الدين عبر الطروحات الخاصة في الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً خلال عام 2026، مع اتجاه الحكومات والشركات إلى أسواق التمويل البديلة لتفادي تقلبات الأسواق العامة التي صاحبت الحرب مع إيران.

وحسب (بلومبيرغ)؛ قال ستيفان فايلر، رئيس أسواق الدين في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا لدى "جيه بي مورغان"، إن قيمة الطروحات الخاصة في المنطقة بلغت 33 مليار دولار منذ بداية العام، بزيادة تقارب عشرة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في وقت ظلت فيه أحجام هذه الإصدارات مستقرة تقريباً في بقية الأسواق الناشئة.

وأضاف أن جهات الإصدار في الشرق الأوسط استحوذت على نحو ثلثي نشاط الطروحات الخاصة في المنطقة، مع لجوء دول مثل قطر والكويت وأبوظبي، إلى جانب شركات ومؤسسات مالية إقليمية، إلى هذا النوع من التمويل الذي يتيح جمع مليارات الدولارات بسرعة وبعيداً عن تقلبات الأسواق.

ويعكس استمرار تنفيذ هذه الإصدارات بقاء شهية المستثمرين العالميين قوية، رغم تداعيات الحرب التي شملت اضطرابات في الملاحة عبر مضيق هرمز وهجمات استهدفت دول الخليج.

وتتميز الطروحات الخاصة ببيع أدوات الدين مباشرة إلى مستثمرين محددين بدلاً من طرحها للاكتتاب العام، إلا أن محدودية تداولها في الأسواق الثانوية تدفع المستثمرين للمطالبة بعوائد أعلى تعويضاً عن انخفاض السيولة.

وبلغ متوسط العائد على الطروحات الخاصة خلال النصف الأول من 2026 نحو 5.12%، مقارنة مع 3.18% للسندات التي أصدرتها الأسواق الناشئة في الأسواق الدولية خلال الفترة نفسها، بحسب بيانات جمعتها بلومبرغ.

وتصدرت قطر للطاقة أكبر الصفقات بعد جمعها 3.5 مليار دولار في يونيو، فيما جمعت كل من بنك الإمارات دبي الوطني وأرامكو السعودية 1.5 مليار دولار لكل منهما، بينما شهدت أفريقيا أيضاً نشاطاً متزايداً بإصدار مجموعة "دانغوتي" النيجيرية صكوكاً بقيمة 750 مليون دولار.

رغم خفض تقديرات 2026

صندوق النقد يرفع توقعات نمو الاقتصاد السعودي إلى 5.5% في 2027

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي خلال عام 2026 إلى 1.7%، بانخفاض قدره 1.4 نقطة مئوية عن تقديراته السابقة، بينما رفع توقعاته لنمو المملكة في عام 2027 إلى 5.5%، في ظل توقعات بتغيرات في أسواق الطاقة وتحسن النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط.

وأوضح الصندوق أن تعديل التوقعات يأتي في وقت تواصل فيه العوامل الجيوسياسية وتطورات إنتاج النفط التأثير على الاقتصادات المصدرة للخام، بما في ذلك السعودية.

وعلى الصعيد العالمي، خفض صندوق النقد توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2026 إلى 3%، محذراً من استمرار المخاطر المرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط، إلى جانب احتمالات تصحيح التوقعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ورغم هذه التحديات، أشار الصندوق إلى أن الاقتصاد العالمي أظهر مرونة أفضل من المتوقع في مواجهة تداعيات الحرب، مدعوماً بقوة الطلب على قطاع التكنولوجيا، الذي عوض جانباً من تأثير اضطرابات إمدادات الطاقة.

وتوقع الصندوق أن يرتفع النمو العالمي إلى 3.4% في عام 2027، فيما رفع تقديراته لمعدل التضخم خلال 2026 إلى 4.7%، مع توقع تراجعه إلى 3.9% في العام التالي.

وأضاف أن أسعار الطاقة لا تزال أعلى بنحو 25% مقارنة بمستوياتها قبل اندلاع الحرب في أواخر فبراير، مع افتراض عودة حركة الملاحة في مضيق هرمز تدريجياً بدءاً من منتصف يوليو، وصولاً إلى مستوياتها الطبيعية بحلول مارس 2027.

وأشار التقرير إلى أن الدول المصدرة للطاقة والاقتصادات المرتبطة بقطاع التكنولوجيا ستكون الأكثر استفادة خلال المرحلة المقبلة، في حين تواجه الدول المستوردة للسلع الأساسية ضغوطاً أكبر على وتيرة النمو.

لتعزيز الكفاءات في الصيرفة الإسلامية

BIBF يوقع اتفاقية تدريبية مع البنك الإسلامي السنغالي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) توقيع اتفاقية تدريبية تمتد لأربع سنوات مع البنك الإسلامي السنغالي (Banque Islamique du Sénégal – BIS)، لتقديم برنامج متخصص في الصيرفة الإسلامية يستهدف مديري الفروع، ومديري الحسابات المؤسسية، وعدداً من القيادات المصرفية، في خطوة تعزز انتشار الخبرات البحرينية في الأسواق الدولية.

ويأتي التعاون ضمن استراتيجية المعهد لتصدير خبراته في مجالات الصيرفة والتمويل الإسلامي، ودعم المؤسسات المالية في تطوير الكفاءات المهنية ورفع جاهزية كوادرها لمواكبة متطلبات القطاع المصرفي.

ونُفذت المرحلة الأولى من البرنامج حضورياً في السنغال خلال مايو الماضي، بمشاركة 23 من مديري الفروع ومديري الحسابات المؤسسية ورؤساء الأقسام وكبار المديرين، حيث قُدم البرنامج بالكامل باللغة الفرنسية ليتناسب مع بيئة العمل المصرفية المحلية.

ويركز البرنامج على الجانب التطبيقي، ويغطي أساسيات الصيرفة الإسلامية، والعقود وهياكل التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة، والمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات، إلى جانب العمليات المصرفية، ومهارات البيع، وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن الاتفاقية تعكس الثقة الدولية المتزايدة في خبرات المعهد بمجال التدريب المصرفي الإسلامي، مؤكداً أن الشراكة تسهم في تطوير الكفاءات المصرفية وتعزيز حضور الخبرات البحرينية في الأسواق العالمية.

وأضاف أن المعهد يواصل توسيع برامجه المتخصصة خارج البحرين، بما يدعم مكانة المملكة كمركز إقليمي رائد في التدريب المصرفي والمالي والتمويل الإسلامي.

من جانبه، قال الدكتور رضوان ملك، رئيس مركز التمويل الإسلامي في BIBF، إن البرنامج صُمم لربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، بما يمنح المشاركين فهماً متقدماً لمنتجات الصيرفة الإسلامية وصيغ التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة وتطبيقاتها في بيئة العمل اليومية

الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب يحقق نمواً في الأرباح بـ 20.6%

المنامة – المنصة الاقتصادية

اختتم الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب (AWRIS) أعمال جمعيته العمومية السادسة والأربعين، التي استضافتها مملكة البحرين، بمشاركة أكثر من 40 عضواً يمثلون 15 دولة عربية، وبنسبة حضور بلغت 81.3%، حيث استعرض الأعضاء أداء الصندوق وخططه المستقبلية لتعزيز مكانته في سوق إعادة التأمين ضد أخطار الحرب.

واعتمدت الجمعية التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة لعام 2025، والتي أظهرت أداءً مالياً قوياً، مع ارتفاع صافي أقساط التأمين بنسبة 22.4%، ونمو صافي الأرباح بنسبة 20.6% مقارنة بالعام السابق، بدعم من تحسن عوائد الاستثمار وكفاءة إدارة الاكتتاب والمصروفات.

كما أقرت الجمعية انضمام شركات أعضاء جديدة، ليرتفع عدد أعضاء الصندوق إلى أكثر من 200 شركة تأمين وإعادة تأمين من مختلف الدول العربية، إضافة إلى تعيين المدقق الخارجي للحسابات لعام 2026.

وأسفرت الانتخابات عن اختيار الدكتور علي الوزني رئيساً للمجلس الفني للفترة 2026–2029، وسلطان الخمشي نائباً للرئيس، إلى جانب انتخاب أعضاء المجلس الفني الجديد.

وللعام الرابع على التوالي، حافظ الصندوق على تصنيفاته الائتمانية القوية من وكالة AM Best مع نظرة مستقبلية مستقرة، في تأكيد جديد على متانة مركزه المالي وكفاءة ممارسات الاكتتاب، بما يعزز ثقة الأعضاء وشركات إعادة التأمين الإقليمية والدولية.

وأكد الصندوق في ختام أعمال الجمعية التزامه بمواصلة تطوير خدماته وتعزيز التعاون بين الأعضاء، بما يدعم قطاع التأمين وإعادة التأمين في الوطن العربي، ويرسخ قدرته على توفير حلول متخصصة لإدارة أخطار الحرب.

مع تراجع رهانات رفع الفائدة الأميركية

الذهب يستقر بعد أول مكسب أسبوعي منذ مايو

استقرت أسعار الذهب بعد تسجيلها أول مكسب أسبوعي منذ مايو، مدعومة بتراجع توقعات تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، عقب بيانات وظائف أضعف من المتوقع وانخفاض أسعار الطاقة، ما عزز رهانات المستثمرين على بقاء أسعار الفائدة دون تغيير.

وتداول المعدن النفيس قرب مستوى 4,160 دولاراً للأونصة، بعدما ارتفع بأكثر من 2% الأسبوع الماضي، في حين قلص المتعاملون توقعاتهم لرفع أسعار الفائدة الأميركية مع انحسار الضغوط التضخمية المرتبطة بالطاقة.

وجاء ذلك بالتزامن مع تراجع أسعار النفط، مع زيادة حركة ناقلات الخام عبر مضيق هرمز وإشارات من تحالف "أوبك+" إلى رفع الإمدادات، وهو ما ساهم في تهدئة المخاوف بشأن التضخم الذي يدعم عادة توجهات التشديد النقدي.

وقال ماناف مودي، محلل السلع لدى "موتيلال أوسوال فايننشال سيرفيسز"، إن مكاسب الذهب ظلت محدودة مع استمرار معدلات التضخم فوق المستوى المستهدف من الاحتياطي الفيدرالي، ما يدفع صناع السياسة النقدية إلى توخي الحذر بشأن أي تيسير مالي سريع.

وأضاف أن انخفاض أسعار النفط خفف الضغوط التضخمية المرتبطة بالطاقة، إلا أن الأسواق لا تزال تراقب عوامل أخرى، من بينها الطلب الاستثماري المرتبط بالذكاء الاصطناعي، واضطرابات سلاسل الإمداد الناتجة عن الأحوال الجوية.

وسجل النفط أكبر خسارة فصلية منذ عام 2020، بعدما ساهمت زيادة تدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز عقب اتفاق السلام المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران في تهدئة أسواق الطاقة، وهو ما عزز جاذبية الذهب الذي يميل إلى الأداء الأفضل في بيئة تتراجع فيها تكاليف الاقتراض.

وفي المقابل، واصل المستثمرون متابعة التطورات السياسية في الولايات المتحدة، بعدما جدد الرئيس دونالد ترمب وحلفاؤه مساعيهم لإعادة تشكيل مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، في خطوة يرى مراقبون أنها قد تعيد الجدل حول استقلالية البنك المركزي وتوجهات السياسة النقدية.

وانخفض الذهب الفوري 0.3% إلى 4,166.47 دولاراً للأونصة خلال التعاملات الآسيوية، بينما تراجعت الفضة 0.7% إلى 61.98 دولاراً، في حين استقرت أسعار البلاتين والبلاديوم، بالتزامن مع ارتفاع مؤشر بلومبرغ للدولار.

ارتفاع تكاليف الأعلاف والطاقة يضغط على أرباح المراعي

رغم نمو الإيرادات 11%

تراجعت أرباح شركة المراعي خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 1.7% على أساس سنوي إلى 635.7 مليون ريال، رغم نمو الإيرادات بنسبة 11% إلى 5.87 مليار ريال، في ظل ارتفاع تكاليف شحن الأعلاف وزيادة مصروفات الطاقة التي رفعت تكاليف التوزيع.

وأظهرت نتائج الشركة أن صافي الربح انخفض أيضاً بنسبة 13.2% مقارنة بالربع الأول من العام، فيما عزت المراعي هذا التراجع إلى ارتفاع تكاليف شحن الأعلاف، إلى جانب زيادة تكاليف التوزيع، وفق إفصاح نشرته على "تداول السعودية".

وتراجع صافي ربح قطاع الألبان والعصائر نتيجة ارتفاع تكاليف الأعلاف والطاقة، في حين سجل قطاع المخبوزات نمواً في الأرباح بدعم من تحسن مزيج المبيعات، كما ارتفعت أرباح قطاع البروتين مع زيادة مبيعات الدواجن المرتبطة بمشاريع التوسع.

وعلى الرغم من الضغوط على الأرباح، ارتفعت إيرادات الشركة بدعم نمو حجم المبيعات في جميع الأسواق، وعبر مختلف فئات المنتجات وقنوات البيع، إضافة إلى تحسن مزيج إيرادات قطاع الألبان واستمرار توسع أعمال الدواجن.

وخلال النصف الأول من 2026، انخفض صافي أرباح المراعي بنسبة 0.7% إلى 1.37 مليار ريال، بينما ارتفعت الإيرادات 8.8% إلى 12.03 مليار ريال مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال مدير مركز زاد للاستشارات، حسين الرقيب، إن ارتفاع تكاليف شحن الأعلاف كان العامل الرئيسي وراء تراجع الأرباح، مشيراً إلى أن الشركة لا تستطيع تمرير كامل هذه الزيادات إلى المستهلك النهائي، ما يضغط على هوامش الربحية.

وأضاف أن المستثمرين يترقبون مزيداً من التوضيحات بشأن التراجع الكبير في التدفقات النقدية الحرة، والتي انخفضت بنسبة 89%، باعتبارها مؤشراً مهماً على الأداء المالي للشركة.

مع رهانات بمليارات الدولارات

كأس العالم 2026 يدفع تداولات منصات التنبؤ إلى مستويات قياسية

سجلت منصات أسواق التنبؤ نشاطاً غير مسبوق خلال بطولة كأس العالم 2026، بعدما قفزت أحجام التداول إلى مستويات قياسية مدفوعة بإقبال المتعاملين على المراهنة على نتائج المباريات وفرص المنتخبات في الفوز باللقب.

وتصدرت منصة Kalshi المشهد بتداولات اسمية تجاوزت 31 مليار دولار خلال يونيو، بزيادة تقارب 73% مقارنة مع 17.9 مليار دولار في مايو، وفق بيانات منصة Dune Analytics. كما حافظت المنصة على متوسط تداول يومي تجاوز مليار دولار منذ انطلاق البطولة في 11 يونيو.

في المقابل، استعادت Polymarket زخمها مسجلة رقماً قياسياً جديداً بتداولات تجاوزت 10.8 مليار دولار خلال يونيو، بعد تباطؤ شهدته في أبريل ومايو، فيما بلغت تداولات منصتها الأميركية أكثر من 3.5 مليار دولار مقارنة مع 1.77 مليار دولار في الشهر السابق.

وشهدت العقود المرتبطة بالمنتخب الأميركي نشاطاً لافتاً قبل مواجهته مع بلجيكا في دور الـ16، إذ تجاوزت قيمة العقود الخاصة بفوزه بالبطولة 64 مليون دولار على Kalshi و122 مليون دولار على Polymarket، رغم أن احتمالات تتويجه لم تتجاوز 4.3% و3% على التوالي.

كما استفادت منصة Rothera، المشروع المشترك بين مجموعة Susquehanna International Group وشركة Robinhood، من الزخم المصاحب للبطولة، إذ سجلت تداولات تقارب ملياري دولار خلال يونيو بعد إطلاقها عقوداً مرتبطة بكأس العالم عبر تطبيق Robinhood، لتستحوذ على نحو 7% من سوق أسواق التنبؤ في الولايات المتحدة، بحسب بنك أوف أميركا.

وسعت المنصات إلى استثمار الاهتمام العالمي بالبطولة لتعزيز النشاط، إذ أطلقت Polymarket مسابقة بجوائز تصل إلى مليوني دولار لمن ينجح في توقع جميع نتائج الأدوار الإقصائية، فيما أتاحت Kalshi تداول عقود كأس العالم مباشرة عبر تطبيقها.

وأظهرت بيانات السوق استمرار الزخم حتى نهاية يونيو، مع تجاوز قيمة العقود المفتوحة على Kalshi حاجز المليار دولار، فيما اقتربت العقود المفتوحة على Polymarket من 400 مليون دولار، وهو مستوى يفوق متوسطاتها التاريخية، في إشارة إلى استمرار اهتمام المستثمرين بأسواق التنبؤ المرتبطة بالأحداث الرياضية الكبرى.

منتدى الشرق الأوسط للاستدامة يشكل لجنته الاستشارية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن منتدى الشرق الأوسط للاستدامة (SFME) تشكيل اللجنة الاستشارية للنسخة الخامسة من المنتدى، المقرر انعقادها في مملكة البحرين يومي 26 و27 يناير 2027، في إطار استعداداته للحدث ومواصلة تطوير أجندته، بما يعزز مكانته منصةً إقليميةً للحوار والتعاون في مجالات الاستدامة، والعمل المناخي، والتحول في قطاع الطاقة، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتضم اللجنة نخبة من القيادات والخبراء من القطاعات الحكومية، والطاقة، والقطاع المالي، والاستشارات، والصناعة، والاستدامة، حيث ستتولى رسم التوجهات الاستراتيجية للمنتدى، وتطوير أجندة الجلسات، واختيار المتحدثين، وتعزيز الشراكات والمبادرات التي يقودها المنتدى على مدار العام.

ويعكس تشكيل اللجنة التنوع الجغرافي والقطاعي للمنتدى، بمشاركة ممثلين من دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعدد من المؤسسات الدولية، بما يدعم تبادل الخبرات وتطوير حلول عملية تسهم في تسريع جهود الاستدامة، والعمل المناخي، والتحول في قطاع الطاقة.

وتضم اللجنة الاستشارية كلاً من؛ عبدالله سعيد الجبران، وأسماء شلبي، وإيان ماكالوم، وجيسيكا روبنسون، وكاليان كريشنان سوبرامانيان، وكريم الجسر، والمهندس خالد بن محمد البلوشي، والشيخ خليفة آل خليفة، وليلا دانش، والمهندسة ليلى سبيل، وأوكان أوغورلو، وسارة باعشن، وفيكتوريا بارون.

وقالت ليلا دانش، المدير التنفيذي لشركة فين مارك كوميونيكيشنس ورئيسة اللجنة الاستشارية للمنتدى، إن اللجنة ستسهم في إعداد أجندة تعكس أبرز القضايا الإقليمية والعالمية المرتبطة بالاستدامة، والطاقة، والعمل المناخي، والتمويل المستدام، بما يعزز الحوار وتبادل المعرفة والتعاون بين مختلف القطاعات.

وأضافت أن اللجنة تضم خبرات متخصصة في مجالات سياسات المناخ، وأسواق الكربون، وأمن المياه، وإزالة الكربون، والاستدامة المؤسسية، وهو ما سيدعم تطوير محتوى المنتدى بما يتماشى مع أولويات المنطقة والتوجهات العالمية.

وأكد المنتدى أن دور اللجنة يمتد إلى الإشراف على البرنامج السنوي، الذي يشمل جلسات الطاولة المستديرة، وورش العمل، ومبادرات الشراكات، والأنشطة البحثية، إلى جانب مختبر مستقبل الاستدامة، الهادف إلى إعداد وتمكين الجيل القادم من قادة الاستدامة بالتعاون مع الجامعات والمهنيين الشباب.

300 مليون وظيفة معرضة للتأثر و10 تخصصات تواجه تحولاً جذرياً

الذكاء الاصطناعي يعيد رسم خريطة الوظائف

يتسارع تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل العالمي، مع تحذيرات من أن نحو 300 مليون وظيفة بدوام كامل قد تتأثر بالأتمتة، فيما تستعد قطاعات واسعة لإعادة هيكلة وظائفها خلال السنوات المقبلة، ما يفرض على الجامعات والخريجين إعادة النظر في المهارات المطلوبة لمواكبة التحولات.

وأشار تقرير لـ"غولدمان ساكس" إلى أن ثلثي الوظائف في الولايات المتحدة معرضة للتأثر بدرجات متفاوتة بالذكاء الاصطناعي، بينما يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن يشهد 22% من الوظائف تغيراً هيكلياً بحلول عام 2030، مع اختفاء وظائف تقليدية وظهور أخرى تعتمد على مهارات أكثر تخصصاً.

وأصبحت شهادات جامعية في مجالات مثل إدارة الأعمال، والتسويق، والإعلام، والعلاقات العامة، والمحاسبة، والتمويل، وعلوم الحاسب، والقانون، والتصميم، والأدب والكتابة، تواجه ضغوطاً متزايدة مع انتقال الذكاء الاصطناعي إلى تنفيذ كثير من المهام الروتينية التي كانت تشكل نقطة البداية للخريجين الجدد.

ورغم ذلك، لا يعني التحول تراجع أهمية هذه التخصصات، بل انتقال القيمة من الأعمال التنفيذية إلى المهارات التي تعتمد على التفكير الاستراتيجي، والإبداع، واتخاذ القرار، وإدارة العلاقات، والحكم المهني، وهي مجالات لا تزال تمثل ميزة تنافسية للعنصر البشري.

وفي قطاع الإعلام، باتت أدوات الذكاء الاصطناعي قادرة على إنتاج الأخبار العاجلة، والملخصات، والبيانات الصحفية، وصياغة المحتوى بسرعة كبيرة، بينما حافظت الصحافة الاستقصائية، والتحليل المتخصص، وصناعة الرأي، وإدارة الأزمات الإعلامية على أهميتها لاعتمادها على الخبرة والمصادر والثقة المهنية.

كما امتد التأثير إلى قطاعات البرمجة، حيث أصبحت النماذج الذكية قادرة على كتابة الأكواد وتصحيحها، وإلى التصميم بإنتاج الهويات البصرية والمواد التسويقية، وإلى التمويل بإعداد النماذج المالية والتقارير الاستثمارية، في حين بقيت المجالات المرتبطة بالاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والأمن السيبراني، وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وبناء العلامات التجارية، أقل عرضة للاستبدال.

ويرى خبراء أن التحدي الأكبر لا يتمثل في فقدان الشهادات الجامعية قيمتها، بل في بطء تحديث المناهج مقارنة بسرعة تطور التكنولوجيا، ما يزيد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ويتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن يحتاج 59% من العاملين حول العالم إلى اكتساب مهارات جديدة أو إعادة تأهيل بحلول عام 2030، في ظل التحول المتسارع الذي تقوده تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

ويخلص التقرير إلى أن مستقبل سوق العمل لن يكون لصالح أصحاب الشهادات الجامعية وحدها، وإنما للخريجين القادرين على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لرفع إنتاجيتهم، والتركيز على المهارات التي يصعب أتمتتها، مثل التفكير النقدي، والإبداع، والقيادة، والتواصل، واتخاذ القرارات المعقدة.

نمو القطاع الخاص السعودي يسجل أعلى مستوى في 4 أشهر

سجل نشاط القطاع الخاص غير النفطي في السعودية أسرع وتيرة نمو في أربعة أشهر خلال يونيو، مدعوماً بارتفاع الطلب المحلي وانتعاش الأعمال الجديدة، رغم استمرار ضغوط التكاليف وضعف الطلب الخارجي، وفقاً لمؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك الرياض.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات المعدل موسمياً إلى 53.3 نقطة في يونيو، مقارنة مع 52.8 نقطة في مايو، مسجلاً أعلى قراءة منذ أربعة أشهر، في ظل تحسن ثقة المستثمرين مع انحسار التوترات الجيوسياسية وزيادة الإنفاق المحلي.

وأظهر المسح تسارع نمو الطلبات الجديدة إلى أقوى مستوى منذ فبراير، مدعوماً بالمشاريع الجديدة وعودة الطلبات المؤجلة، في حين تراجعت طلبات التصدير للشهر الرابع على التوالي بسبب التحديات اللوجستية الإقليمية واشتداد المنافسة الخارجية.

ورغم تحسن توقعات الشركات وارتفاع مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوياته منذ يناير، بقي التوظيف مستقراً، بينما استمرت ضغوط التكاليف عند مستويات مرتفعة، مسجلة أقوى موجة تضخم ربع سنوية منذ 15 عاماً، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والشحن وتكاليف الموردين.

وفي المقابل، أظهرت سلاسل الإمداد مؤشرات على التعافي، مع تحسن أوقات التسليم بأسرع وتيرة منذ فبراير، مدفوعة بزيادة الاعتماد على الموردين المحليين ومسارات الإمداد البديلة.

جي إف إتش فاونديشن تدعم التعليم والأسر المتعففة بشراكة مع كاف الإنسانية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت مؤسسة جي إف إتش فاونديشن عن شراكة مع كاف الإنسانية التابعة لجمعية الإصلاح، لدعم عدد من المبادرات الاجتماعية الموجهة للأسر البحرينية المتعففة، تشمل تقديم منحة جي إف إتش التعليمية، إلى جانب المساهمة في برنامج الكفالة النقدية الشهرية، بما يعزز الاستقرار المعيشي ويدعم استمرار الطلبة في مسيرتهم التعليمية.

ويأتي التعاون في إطار التزام المؤسستين بتوسيع أثر المبادرات المجتمعية المستدامة، من خلال تمكين الطلبة البحرينيين من أبناء الأسر المتعففة من استكمال تعليمهم، إلى جانب توفير دعم مالي منتظم يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المستفيدة وتحسين جودة حياتها.

وقال الدكتور محمد عبدالسلام، عضو مجلس إدارة مؤسسة جي إف إتش فاونديشن، إن الشراكة مع كاف الإنسانية تعكس حرص المؤسسة على دعم المبادرات التي تترك أثراً مباشراً في المجتمع، مؤكداً أن الاستثمار في التعليم إلى جانب توفير الدعم المعيشي يمثلان ركيزتين أساسيتين لبناء مستقبل أكثر استقراراً للأسر البحرينية.

من جانبه، أكد السيد محمد سيار، الرئيس التنفيذي لكاف الإنسانية، أن التعاون يجسد نموذجاً فاعلاً للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الخيري، بما يسهم في توسيع نطاق المبادرات التنموية وتعزيز أثرها المستدام، مشيراً إلى أهمية بناء شراكات استراتيجية تدعم جهود تمكين الأسر البحرينية وتحسين مستوى معيشتها.

وتُعد مؤسسة جي إف إتش فاونديشن الذراع المجتمعية لمجموعة جي إف إتش المالية، وتعمل على دعم المبادرات ذات الأثر المستدام في مجالات التعليم والتنمية المجتمعية وبناء القدرات، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة في مملكة البحرين والمنطقة.

بتلكو تحصد جائزة إقليمية عن مساعدها الذكي "بسمة"

المنامة – المنصة الاقتصادية

فازت بتلكو، إحدى شركات Beyon، بجائزة الإنجاز الاستثنائي في المنتجات والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن جوائز إنجازات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا 2026، تقديراً للنجاح الذي حققه مساعدها الرقمي "بسمة" في تطوير تجربة العملاء.

وجاء التكريم بعد النجاحات التي حققتها "بسمة" في تقديم خدمات المبيعات والدعم الفني المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد على فهم احتياجات العملاء وإجراء محادثات طبيعية وتنفيذ العديد من إجراءات الخدمة بشكل تلقائي، بما يسهم في تسريع الاستجابة وتحسين تجربة المستخدم.

ومنذ إطلاقها، تدير "بسمة" آلاف المحادثات اليومية مع العملاء، وتتعامل مع نسبة كبيرة من الاستفسارات بصورة مستقلة، الأمر الذي عزز كفاءة الخدمة الذاتية وخفض أوقات الانتظار، مؤكدة قدرة حلول الذكاء الاصطناعي على تحقيق قيمة تشغيلية وتجارية ملموسة.

ويعكس هذا الإنجاز استراتيجية Beyon في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم الابتكار وتحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير الخدمات الرقمية، بما يعزز تجربة العملاء ويدعم نمو الأعمال.

وتكرّم جوائز إنجازات الأعمال في الشرق الأوسط وأفريقيا المؤسسات التي تقود الابتكار والتحول المؤسسي، فيما تحتفي فئة الذكاء الاصطناعي بالمشاريع التي تحقق أثراً ملموساً للأعمال وتوفر قيمة حقيقية للعملاء.

خليجي بنك يدعو العملاء للتأهل لسحب 50 ألف دينار

المنامة – المنصة الاقتصادية

دعا خليجي بنك عملاءه إلى الإسراع بالانضمام إلى "نادي عملاء الوافر" وتعزيز أرصدتهم قبل 10 يوليو 2026، الموعد النهائي للتأهل للسحب الاستثنائي الذي يمنح فائزاً واحداً 50 ألف دينار بحريني، والمقرر إجراؤه في 15 يوليو.

وأوضح البنك أن التأهل يتطلب الانضمام إلى نادي عملاء الوافر برصيد لا يقل عن 5,000 دينار بحريني، إلى جانب استثمار مبلغ إضافي لا يقل عن 5,000 دينار خلال فترة العرض، بما يتيح للعملاء فرصة المنافسة على الجائزة النقدية الاستثنائية.

وأشار البنك إلى أن شهر يوليو يوفر فرصاً إضافية لعملاء حساب "الوافر"، مع استمرار التأهل للجائزة الكبرى الشهرية البالغة 250 ألف دولار أمريكي حتى 31 يوليو، ضمن برنامج الجوائز الذي يضم أيضاً أربع جوائز سنوية بقيمة 250 ألف دولار وثلاث جوائز كبرى بقيمة مليون دولار أمريكي لكل فائز تُسحب في ديسمبر.وقالت أميرة أحمد العباسي، مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في خليجي بنك، إن السحب الاستثنائي يعكس حرص البنك على مكافأة العملاء الذين يواصلون تنمية مدخراتهم، داعية العملاء إلى الاستفادة من الأيام المتبقية قبل انتهاء فترة التأهل.

وأضافت أن تزامن السحب الاستثنائي مع استمرار التأهل للجائزة الكبرى لحساب الوافر يعزز القيمة التي يقدمها البرنامج، ويمنح العملاء فرصاً أكبر لتحقيق أهدافهم الادخارية ضمن منظومة مصرفية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة.

بنفت ضمن أقوى 50 شركة بحرينية تقديراً لدورها في التكنولوجيا المالية

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت بنفت، الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمات المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، اختيارها ضمن قائمة "أقوى 50 شركة بحرينية" التي تصدرها صحيفة البلاد، تقديراً لإسهاماتها في تطوير الخدمات المالية الرقمية وتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة.

وتسلم الجائزة عبدالواحد الجناحي، الرئيس التنفيذي لشركة بنفت، خلال حفل أقيم في المنامة بحضور وزير الصناعة والتجارة، عبدالله فخرو، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين والشخصيات الاقتصادية وممثلي القطاعين العام والخاص.

ويعكس هذا التكريم المكانة التي رسختها بنفت في السوق البحريني من خلال تطوير حلول دفع رقمية وخدمات مالية مبتكرة، أسهمت في رفع كفاءة المعاملات، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية المالية الرقمية بما يدعم تطور القطاع المالي في المملكة.

وقال عبدالواحد الجناحي إن إدراج بنفت ضمن قائمة أقوى 50 شركة بحرينية يجسد التزام الشركة بتقديم حلول رقمية موثوقة ومبتكرة تلبي احتياجات السوق، مشيراً إلى أن هذا الإنجاز يمثل حافزاً لمواصلة الاستثمار في الابتكار وتعزيز كفاءة منظومة المدفوعات والخدمات المالية الإلكترونية.

لماذا حوكمة الشركات

د. عبد القادر ورسمه غالب

الجميع يتحدثون الآن عن مبادئ حوكمة الشركات وضرورة تطبيقها. ولا بد من القول بأن من أهم مبادئ حوكمة الشركات، حقوق حملة الأسهم، المعاملة العادلة لحملة الأسهم، حماية دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية الكاملة، تحقيق عدالة في المسؤوليات حتى على مستوى مجلس الإدارة.

وهناك قضايا عديدة تحيط بمبادئ حوكمة الشركات، من ضمنها تلك القضايا ذات العلاقة المباشرة بالضوابط الداخلية ودور المدققين الداخليين، وما يشمل كذلك استقلال مدققي الحسابات الخارجيين مع جودة ما يتم تقديمه في مراجعة وتدقيق الحسابات. وهناك أيضاً القضايا المرتبطة بالرقابة وإدارة المخاطر، والإشراف على إعداد البيانات المالية للشركة، مع استعراض الترتيبات الخاصة بالامتيازات المالية للرئيس التنفيذي وغيره من كبار المسؤولين. وهذا يشمل الموارد المتاحة للمديرين في أداء واجباتهم، وفي نفس الوقت معرفة الطريقة التي يتم بها التعيين لشغل المناصب، خاصة في المجلس والإدارة التنفيذية.

وعلى الرغم من المحاولات الجادة لتعريف وترسيخ مبادئ "حوكمة الشركات"، مع الاهتمام المكثف لشرح أهداف وكنه "حوكمة الشركات"، إلا أنه من الملاحظ أن هناك بعض المحاولات من بعض الجهات لا تزال غامضة، وهذا بسبب عدم فهم أو إساءة فهم "حوكمة الشركات". وهذا قد يظهر لأن هذه الجهات أخذت فهم "حوكمة الشركات" فقط وحصرته في المفهوم الضيق لإدارة الشركات.

وفي حقيقة الأمر، فإن الوضع ليس كذلك، وهو أوسع من الإدارة العادية للشركة. نقول هذا لأن الحوكمة يجب أن تتضمن إدارة عادلة وفعالة وشفافة، وتسعى في تحقيق ذلك لتلبية خطوات معينة ومحددة وأهداف مكتوبة بصورة واضحة.

ويجب أن تتجاوز مفاهيمنا لحوكمة الشركات الأحكام المذكورة في القانون، وأن نقرأ ما خلف السطور للوصول إلى المعاني التي يهدف لها المشرع. فالقراءة السطحية للقانون أو الأنظمة لا توصلنا للهدف السامي من إصدار القانون والأنظمة، فمثلاً مدى الكمية والنوعية ووتيرة الكشف عن البيانات المالية والإدارية، ودرجة ومدى ممارسة المجلس لها، كل هذه النقاط تمت الإشارة لها، ولكن يجب أن نغوص فيها للوصول إلى الحقيقة والهدف. وهنا الأمر لا يقف عند القانون والأنظمة فقط، بل هناك بعد أخلاقي والتزام أخلاقي مطلوب أيضاً. والالتزام القانوني والأخلاقي لإدارة الشركة وفق "مبادئ حوكمة الشركات" يجب أن يكون في تطور باستمرار نتيجة لتفاعل عوامل عديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن الأدوار التي تقوم بها هذه العوامل هي أكثر تقدماً ضمن العناصر المسؤولة في الشركات.

ومما سبق يتبين ضرورة هذا التصور وتطبيقه لتطوير قواعد الممارسات الجيدة للوصول إلى حسن إدارة الشركة. إن آليات وضوابط حوكمة الشركات تهدف إلى التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء التطبيق.

فعلى سبيل المثال، لرصد سلوك المديرين، يقوم المدقق الخارجي، بصفته طرفاً مستقلاً، بمراقبة دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين. وهنا ينبغي أن ينظم نظام المراقبة المثالي كل من الدوافع والقدرات التي لدى الإدارة.

وبالنسبة لوضع الضوابط الداخلية لحوكمة الشركات، فإن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق الأهداف التنظيمية ورصد ما يتم، ومن الأمثلة على ذلك الرصد من جانب مجلس الإدارة.

ومجلس الإدارة لديه سلطة في التوظيف والفصل وتعويض الإدارة العليا، والضمانات لرأس المال المستثمر وغيره. ولذا فإن اجتماعات المجلس يجب أن تسمح بدراسة المشاكل المحتملة وتجنب غير المقبول في إدارة الشركة.

وعلاوة على ذلك، فإن قدرة المجلس على متابعة المديرين التنفيذيين للشركة تعطيه القدرة على الوصول إلى المعلومات وامتلاك المعرفة في عملية صنع القرار، وبالتالي تقييم الإدارة العليا على أساس جودة القرارات التي تؤدي إلى نتائج الأداء المالي.

ويمكن القول هنا إن علينا أن ننظر إلى أبعد من سلطة المديرين التنفيذيين ونظرتهم للمعايير المالية المجردة، بل إلى التصور المتكامل في هذا الأمر.

وأيضاً النظر إلى إجراءات الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الداخلية، شاملة إجراءات المراقبة الداخلية والسياسات التي تنفذها لجنة مراجعة الحسابات والإدارة وغيرهم من الموظفين، لتقديم ضمانات معقولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتقارير المالية الموثوقة، والكفاءة التشغيلية، والامتثال للقوانين واللوائح.

وبالنسبة لضوابط الحوكمة الخارجية، فإنها يجب أن تشمل أصحاب المصلحة الخارجيين ودورهم في ممارسة الرقابة على التنظيم الإداري في الشركة. ومن الأمثلة على ذلك المنافسة، والديون، والطلب على المعلومات، وتقييم الأداء، وسوق العمل، والاستحواذ، وغيرها من الممارسات ذات الصلة لتحقيق مفهوم حوكمة الشركات بالطريقة المثلى والصحيحة.

ومن هذا يتبين لنا ضرورة النظر "خارج الصندوق" عند اطلاعنا على مبادئ حوكمة الشركات، وذلك بهدف التعمق للوصول إلى الهدف المنشود من الحوكمة حتى ترتقي المؤسسية عندنا وتقود للنجاح.

من أزمة المهارات إلى اقتصاد المستقبل: لماذا أصبح إصلاح التعليم أولوية عالمية وإقليمية ووطنية؟

وائل منسي
مستشار إعلام وتسويق

لم يعد التحدي الذي يواجه العالم اليوم يتمثل في نقص الوظائف بقدر ما يتمثل في نقص المهارات المناسبة. ففي ظل الثورة المتسارعة للذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، والتغيرات الديموغرافية، تتبدل احتياجات سوق العمل بوتيرة غير مسبوقة، بينما تعجز كثير من أنظمة التعليم والتدريب عن مواكبة هذا التحول. والنتيجة هي اتساع فجوة المهارات، وارتفاع معدلات البطالة من جهة، وصعوبة حصول الشركات على الكفاءات التي تحتاجها من جهة أخرى، بما يهدد الإنتاجية والنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للدول.

ولا يمكن معالجة هذه الفجوة إلا من خلال إعادة بناء منظومة تنمية المهارات على أسس جديدة، تقوم على التعلم المستمر، والمهارات الرقمية، والتفكير النقدي، والإبداع، وربط التعليم باحتياجات الاقتصاد، وإشراك القطاع الخاص بوصفه شريكاً رئيسياً في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية، لا مجرد مستفيد من مخرجاتها.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتزداد التحديات تعقيداً نتيجة عوامل هيكلية تراكمت على مدى سنوات، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، واتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وضعف الاستثمار في التدريب المهني والتقني، واستمرار الاعتماد على مناهج تركز على المعرفة النظرية أكثر من المهارات التطبيقية.

كما يفرض الذكاء الاصطناعي تحدياً إضافياً يتمثل في تراجع الطلب على كثير من الوظائف التقليدية، مقابل تزايد الحاجة إلى كفاءات تمتلك مهارات رقمية متقدمة وقدرة على التعلم والتكيف المستمر.

وتتطلب مواجهة هذه التحولات إصلاحات عميقة تتجاوز تحديث المناهج إلى بناء منظومة متكاملة للتعلم مدى الحياة، وتعزيز الشراكات بين الجامعات ومؤسسات التدريب والقطاع الخاص، وتوسيع برامج التدريب أثناء العمل، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن إعداد أجيال قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد.

وفي الأردن، تتجسد هذه التحديات بصورة واضحة، حيث يواجه كثير من الخريجين صعوبة في الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، في ظل محدودية التدريب العملي، وضعف الارتباط بين البرامج الأكاديمية واحتياجات القطاعات الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات.

وفي المقابل، تبحث العديد من الشركات عن مهارات متخصصة يصعب العثور عليها، مما يعكس اختلالاً واضحاً بين العرض والطلب في سوق العمل.

ويمتلك الأردن في المقابل فرصاً واعدة إذا ما تم الاستثمار بصورة استراتيجية في رأس المال البشري، من خلال تحديث المناهج، وتعزيز التعليم التقني والمهني، ودمج مهارات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وريادة الأعمال في مختلف التخصصات، وتوسيع برامج التدريب العملي، وتحفيز الشركات على الاستثمار في تطوير موظفيها، إلى جانب بناء منظومة وطنية للتعلم المستمر وإعادة التأهيل المهني.

إن بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية لم يعد يعتمد على وفرة الموارد الطبيعية، بل على جودة الإنسان وقدرته على التعلم والابتكار والتكيف مع المتغيرات.

ومن هنا، فإن الشراكة الحقيقية بين الحكومة، والقطاع الخاص، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، تمثل حجر الأساس لبناء منظومة مهارات حديثة تستجيب لمتطلبات المستقبل.

فالمستقبل لن يكون من نصيب الدول التي تمنح أكبر عدد من الشهادات، بل للدول التي تنجح في بناء رأس مال بشري يمتلك المهارات والمعرفة والمرونة اللازمة لقيادة اقتصاد المعرفة، وتحويل تحديات اليوم إلى فرص للنمو والازدهار والتنمية المستدامة.

المنصة الاقتصادية

حيث تتحول الأخبار إلى فرص حقيقية

www.economyzone.net

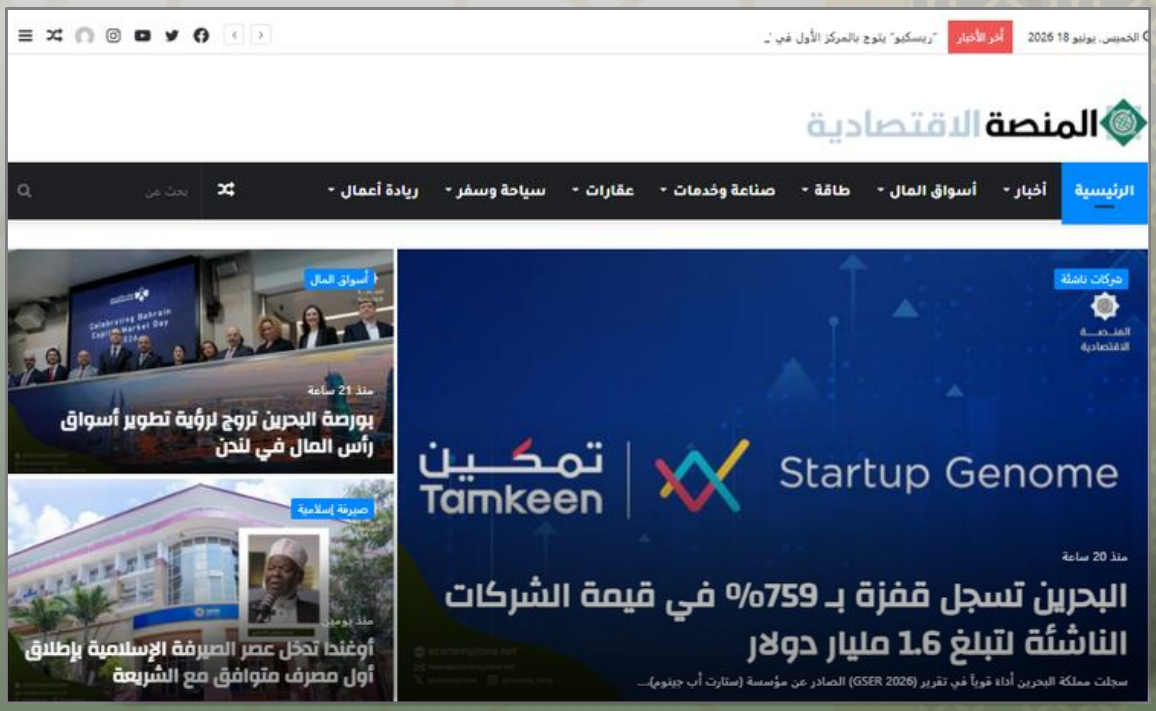

من البحرين إلى العالم..
تغطية على مدار الساعة لأهم أخبار الاقتصاد والأعمال والاستثمار في البحرين والخليج والعالم، مع تحليلات تساعدك على رؤية ما وراء الأرقام

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net +973 3662 2618